وزارة شؤون المرأة

التقرير التحليلي حول واقع المرأة الفلسطينية
الاقتصادي والسياسي والاجتماعي

أُكتوبر 2024

1. تقديم

يمثل اليوم الوطني للمرأة الفلسطينية والذي يصادف السادس والعشرون من كل عام، اعترافاً بنضال المرأة الفلسطينية الطويل من أجل نيل حقوقها في الحرية والكرامة والمساواة، وفي هذا اليوم أيضاً نستذكر تاريخ طويل من الكفاح والنضال والصمود خاضته النساء الفلسطينيات في حقب زمنية مختلفة، فهو ليس يوما للاحتفاء بالمرأة الفلسطينية وحسب، ولكنه مناسبةٌ هامةٌ للإضاءة على مساهمتها الهامة في مختلف الميادين، ورفع الوعي بأهمية دورها وتجديد الدعوة لدعمها ووضع السياسات التي تساعد على تعزيز صمودها وتمكينها في كافة المجالات.

يأتي هذا العام في ظل واقعٍ جديد، قاتم ومؤلم، فرضه العدوان الإسرائيلي الذي بدأ في السابع من أكتوبر 2023. فقد شكلت هذه الحرب ضربةً قاسيةً للنساء في قطاع غزة والضفة الغربية، فلم يقتصر أثرها على تدمير البيوت والبنية التحتية، بل تجاوز ذلك إلى تمزيق النسيج الاجتماعي والاقتصادي الذي تعتمد عليه حياة النساء وأسرهن.

اليوم، نجد أن النساء الفلسطينيات يواجهن واحدة من أصعب اللحظات في تاريخهن الحديث، حيث فقدت العديد منهن الحق في الحياة، الأمان، والمأوى، وأصبحت حياتهن مهددة في ظل غياب أدنى مقومات العيش الكريم. وفي ظل هذه التحديات العاتية، يظل صوت المرأة الفلسطينية مرتفعاً، يطالب بالعدالة والكرامة والحقوق التي حرمت منها لعقود.

وتقديراً للمكانة التي تشغلها المرأة الفلسطينية في المجتمع الفلسطيني ومساهمتها الفاعلة في الحفاظ على الهوية الفلسطينية، تسعى وزارة شؤون المرأة لأن تكون الصوت الحي الممثل عن المرأة الفلسطينية بمختلف المحافل والمنابر المحلية والاقليمية والدولية للمطالبة بحقوقها الانسانية، لأجل تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية وصون كرامة النساء والفتيات في دولة تسعى إلى تقليص الفجوة بين الجنسين، وتحقيق التوازن بينهما، وتتيح للمرأة تطوير خطابها ومفاهيمها وهويتها الوطنية المتناغمة مع الهوية التاريخية والثقافية والدينية لهذا الشعب، وإطلاق إمكانياتها في المجالات كافة وعلى مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية .

إنّ التطور وضمان تحقيق الانجازات وإعمال حقوق المرأة يتطلب مراجعة دائمة للسياسات العامة والقطاعية والتشريعات والخطط وبرامج العمل، ومن هذا المنطلق تعمل الوزارة بشكل فاعل مع كافة الشركاء في الحكومة والمجتمع المدني على إجراء تقييم دوري للتشريعات والسياسات العامة والإجراءات المؤثرة في المساواة بين الجنسين، وتعمل بالتنسيق مع الشركاء على تصميم وإطلاق تشريعات وسياسات محسنة.

ويمثل هذا التقرير اضاءة على واقع المرأة الفلسطينية وما تم تحقيقه من انجازات بفعل صمودها أمام التحديات وبمساندة الجهود الوطنية المتمثلة في وزارة شؤون المرأة والمؤسسات الشريكة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. كذلك فإنه يلقي الضوء على التحديات التي مازالت تواجهها والتي زادت تعقيداً في ظل استمرار حرب الابادة، وتستدعي تكثيف الجهود على نحو يكفل الارتقاء بمكانتها وتحقيق الرفاه وصون حقوقها وحرياتها، وصولاً إلى العدالة الاجتماعية والمساواة.

منى الخليلي

وزيرة شؤون المرأة

1-1 ملخص تنفيذي

يمثل هذا التقرير الشامل أداةً لاستعراض وتحليل الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للنساء في فلسطين، وإذ حرصنا في وزارة شؤون المرأة على إطلاقه بمناسبة يوم المرأة الوطني، تكريماً لنضال المرأة الفلسطينية، واعترافاً بدورها الفاعل والمؤثر في مختلف مناحي الحياة وفي مسيرة النضال الوطني، وتوثيقاً للمكتسبات الهامة التي تحققت بتضافر جهود كافة الشركاء في المؤسسة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فإنّ هذا الإطلاق يتزامن أيضاً مع تفاقم معاناة النساء والفتيات جراء تصعيد العدوان الإسرائيلي من جرائمه المرتكبة في قطاع غزة، والضفة الغربية بما فيها القدس. ليشكل بذلك أداةً لتوثيق الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية التي تتعرض لها النساء والفتيات من منظور جنساني. حيث تتعمد إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال قتل النساء والفتيات الفلسطينيات، وإلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بهن، وإخضاعهن لأحوال معيشية بقصد الإهلاك. كما تتعمد تقييد حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الأرض المحتلة. وهو ما يشكل خرقاً جسيماً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولقواعد القانون الدولي الإنساني؛ وعلى وجه الخصوص اتفاقيات جنيف والتعليقات عليها وبروتوكولاتها، واتفاقيتا لاهاي، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتوصية العامة رقم: (30) الصادرة عن لجنتها، واتفاقية حقوق الطفل، والإعلان الخاص بحماية النساء والأطفال في مناطق النزاعات، إلى جانب رزمة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن المرأة، السلام، والأمن وعلى رأسها القرار رقم: (1325) والقرار رقم: (1820). كما تشكل خرقاً على وجه صارخ للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن رقم: (2728) و (2712) و (2720) و(2334).

يتناول التقرير ثلاثة محاور رئيسية: إذ يبحث المحور الأول بواقع المرأة الاقتصادي، ويستعرض ما تعانيه من تدهور مستمر في الظروف الاقتصادية نتيجة حرب الإبادة الجماعية في غزة والإجراءات الإسرائيلية المتفاقمة حدتها في الضفة الغربية، والقدس. أدى هذا التدهور إلى تسريح آلاف النساء من وظائفهن وإغلاق المشاريع التي تديرها النساء، مما فاقم من البطالة والفقر، وترك آثاراً سلبية على أوضاع النساء المعيشية وبخاصة من يترأسن الأُسر.

أما المحور الثاني، فيتناول المشاركة السياسية للنساء في فلسطين، حيث تكشف الإحصائيات عن فجوة كبيرة بين الجنسين في المناصب القيادية وصنع القرار. فعلى الرغم من وجود نسب عالية للنساء في القطاع المدني، إلا أن تمثيلهن في المناصب القيادية والوزارية والعسكرية لا يزال ضعيفاً، إضافة إلى التحديات التي تواجههن في المجال السياسي نتيجة الحصار الإسرائيلي والاعتداءات المستمرة.

في المحور الثالث، يتطرق التقرير إلى الأوضاع الاجتماعية التي تفاقمت بفعل العنف والاعتداءات الإسرائيلية. فقد أدى العدوان إلى وفاة آلاف النساء والأطفال وتدمير البنية التحتية، مما فاقم من معاناة النساء في أماكن النزوح وحرمانهن من أبسط مقومات الحياة. كما أدى استهداف الاحتلال للمؤسسات التعليمية إلى شلل كامل في العملية التعليمية، وحرم الآلاف من الطلاب والطالبات من حقهم في التعليم.

يتناول المحور الأول بالتحليل واقع المرأة الاقتصادي، حيث أنه يمثل انعكاسا لواقع الاقتصاد الفلسطيني العام، الذي يعاني من تدهور متسارع نتيجة الحرب على قطاع غزة والإجراءات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وما نتج عنها من تراجع الأداء الاقتصاد وتراجع الانشطة الاقتصادية وخاصة في ظل الإغلاق المفروض على دخول العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر والمستوطنات، إذ فقد نحو 200 ألف عامل عملهم هناك، وكذلك في ظل الأزمة المالية التي تمر بها الحكومة الفلسطينية – بسبب قرصنة الاحتلال الاسرائيلي لأموال المقاصة التي تشكل 65% من إيرادات السلطة الوطنية – وما أفضت اليه الاقتحامات المستمرة للمدن والقرى والبلدات والمخيمات الفلسطينية من تدمير للممتلكات والمنِشآت والبنى التحتية، الأمر الذي جعلها تتكبد خسائر جسيمة، وتسريح اعداد كبيرة من العاملين والعاملات فيها، وتراجع أداء المشاريع التي تديرها وتملكها نساء أيضا فأغلقت نحو 30.6% من هذه المشاريع بشكل كامل أو جزئي. وكل ذلك أدى الى أن فقدت نحو 15 ألف امرأة وظيفتها في الضفة الغربية منذ السابع من أكتوبر 2023. فارتفعت من 24.9% خلال الربع الثالث 2023 اي عشية العدوان، إلى 33.5% خلال الربع الاول للعام 2024، فتراجعت الدخول ومستويات المعيشة للنساء أسرهن بشكل غير مسبوق.

أما في قطاع غزة، فقد تسبت الحرب وما تخللها من تدمير كامل للمنشآت والبني التحتية واستهداف السكان بالقتل والتجويع والنزوح المستمر، والتدمير الهائل للقطاعات الانتاجية وخصوصا قطاع الزراعة، في إحداث شللٍ كاملٍ لجميع الأنشطة الاقتصادية، وتوقف معظم المنشِآت والورش عن العمل بشكل كامل او جزئي، وارتفاع معدلات البطالة بين النساء الى مستويات غير مسبوقة، قدرت بما يزيد على 95% ، وجعل جميع السكان –بما فيهم النساء والفتيات – يعانون من الفقر والفقر المدقع، ومن انعدام أمنهم الغذائي في ظل شح المساعدات وتوقف الانتاج المحلي بشكلٍ شبه كامل، وتدمير نحو 70% من الثروة الزراعية الحيوانية وتقلصت المساحات الزراعية بشكل غير مسبوق.

فيما يستعرض المحور الثاني واقع المشاركة السياسية للنساء في فلسطين، حيث تعكس احصاءات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية فجوة كبيرة بين الجنسين، وخصوصا في المناصب القيادية وصنع القرار، فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن النساء يشغلن ما نسبته 48% من الوظائف في القطاع المدني العام إلا أن تمثيلهن في المناصب القيادية لم يتجاوز 14.2%، وكذلك الأمر فإن تمثيل النساء على المستوى الوزاري لم يزد على 14.3%. فيما لم تتجاوز نسبة النساء العاملات في القطاع العسكري 6%، وفي السلطة القضائية تشغل النساء 16.5% فقط. كذلك الامر فيما يتعلق بمشاركة النساء في الهيئات المحلية ومنظمة التحرير الفلسطينية وفي السلك الدبلوماسي وفي الغرف التجارية فإن تمثيلها ضعيفاً. كما تظهر هذه الفجوة أيضاً في تمثيل النساء في النقابات العمالية، فعلى الرغم من وجود نسب كبيرة من النساء في بعض المهن مثل الصيدلة والهندسة والتمريض إلا أن تمثيلهن مازال ضعيفاً.

كما يسلط التقرير الضوء على التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تشكل عائقاً أمام مشاركة النساء في الحياة السياسية وصنع القرار، والتي أهمها حرب الابادة في قطاع غزة والتصعيدات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي عرقلت العملية الديمقراطية وعطلتها وأبرزها منع سلطات الاحتلال الاسرائيلي من إجراء الانتخابات العامة في مدينة القدس حارمه بذلك المقدسيين من ممارسة حقهم في الانتخابات العامة، وكذلك ممارساته التي تنتهك حرية الرأي والتعبير، والتي منها أن قام بتصنيف ست منظمات مجتمع مدني فلسطينية كـ "منظمات إرهابية" ، وكذلك ملاحقته الصحافيين الفلسطينيين وإصدار أومرا عسكرية تمنعهم من ممارسة عملهم في نقل الحقيقة وفضح جرائمه ، وكان آخرها ما قام به الاحتلال من إصدار ثلاث مرات أوامر عسكرية بإغلاق قناة الجزيرة لمدة 45 يوماً.

أما المحور الثالث فيتناول الأوضاع الاجتماعية للنساء نتيجة عنف الاحتلال في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وفي ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي في ممارسة جرائم الإبادة والعدوان المستمر على الشعب الفلسطيني، تتعرض النساء والفتيات الفلسطينيات لانتهاكات جسيمة تمس حقوقهن الأساسية. إذ تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من2.7 مليون امرأة وفتاة في فلسطين تعرضن لانتهاكات الاحتلال، التي تتعمد استهدافهن بالقتل والتعذيب الجسدي والنفسي، وإخضاعهن لظروف معيشية تهدف إلى تدميرهن.

فقد أدى العدوان الاسرائيلي الى أن 42,603فلسطيني فقدوا حياتهم في قطاع غزة، بينهم 11,585امرأة وأكثر من 17,029 طف، وفي الضفة الغربية والقدس، فارق الحياة أكثر من 759فلسطيني، من بينهم 18 امرأة و 156طفلاً.

ويسلط التقرير الضوء على أوضاع النساء المأساوية في قطاع غزة على وجه الخصوص، بسبب ما تعانيه اكثر من مليون امرأة وفتاة من ظروف صعبه بسبب النزوح المستمر وظروف العيش غير الانسانية في أماكن النزوح التي تفتقر لأبسط مقومات الحياة، وفي ظل انهيار المنظومة الصحية وشح الادوية واستهداف المستشفيات والمراكز الصحية والطواقم الطبية وسيارات الاسعاف، الأمر الذي نجم عنه غياب الرعاية الصحية الأساسية للنساء وأطفالهن وخاصة الحوامل منهن، فهناك نحو 150 ألف امرأة حامل تعاني من غياب خدمات الرعاية الصحية ومستلزمات الطبية والنظافة الشخصية، الأمر الذي يشكل خطراُ على حياتهن وحياة أطفالهن.

فيما يظهر التقرير ما آلت اليه هذه الجرائم من تدمير واسع للنظام البيئي والبنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي قطاع غزة أسفر القصف المكثف باستخدام أطنان من الصواريخ والقنابل، عن تلوث كبير في المياه الجوفية والتربة، مما أدى إلى تقليص المساحات الزراعية بشكل غير مسبوق. تلوث الهواء بالغازات السامة الناتجة عن المواد المتفجرة أدى إلى تفاقم الأمراض البيئية والمزمنة، مما زاد من معاناة النساء والأطفال الذين يعانون من التجويع والتعطيش، فأصحبت أكثر من 97% من المياه الجوفية في قطاع غزة غير صالحة للشرب.

وفي الضفة الغربية، أدى التوسع الاستيطاني واعتداءات المستوطنين إلى تدمير الغطاء النباتي وسرقة الموارد المائية، مما حرم النساء والأطفال من الوصول إلى المياه والموارد الطبيعية. تزامنت هذه الاعتداءات مع مواسم حساسة مثل موسم قطاف الزيتون، حيث أدى ذلك إلى تدمير الأراضي الزراعية التي تملكها النساء، مما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي، وزاد من تفاقم الأزمة الاقتصادية.

كما عمل الاحتلال الاسرائيلي من خلال استهدافه المستمر للمدارس والمؤسسات التعليمية على شل كامل العملية التعليمية في قطاع غزة، حيث أن هناك أكثر من 650 ألف طالب وطالبة حرموا من حقهم في التعليم كما أنه استهدف أيضاً الطواقم العاملة في قطاع التعليم فاستشهد وجرح الآلاف منهم.

وفي الضفة الغربية أدت ممارسات الاحتلال المتمثلة في الاقتحامات المتكررة والاغلاقات في تعطيل العملية التعليمية، وكذلك ما يقوم له الاحتلال من اعتداء على الطلبة والعاملين في هذا القطاع.

كما يعكس التقرير معاناة النساء من ذوات الاعاقة بسبب تدمير الشوارع والبنية وفقدان الأدوات المساعدة، واستهداف المؤسسات الخدمية ومراكز التأهيل الامر الذي فاقم من معاناتهن وخاصة في ظل انعدام الحماية الاجتماعية.

وعلى الرغم من التحديات الجسيمة التي تواجه النساء في فلسطين، من العنف المستمر والاعتداءات الإسرائيلية، تبقى وزارة شؤون المرأة ملتزمة بتوفير الحماية اللازمة للنساء الفلسطينيات. وتعمل الوزارة على

تمكينهن في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. تسعى الوزارة من خلال برامجها وسياساتها إلى تعزيز دور المرأة في المجتمع ودعم حقوقها في المشاركة الفعالة في صنع القرار، سواء على المستوى المحلي أو الوطني. كما تواصل الوزارة جهودها في تقديم الدعم للنساء المتضررات من الاحتلال، بهدف تحسين أوضاعهن المعيشية وتعزيز قدرتهن على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضها الواقع الراهن. وبالرغم من الظروف الصعبة، تستمر الوزارة في تنفيذ استراتيجيات تهدف إلى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وذلك بالشراكة مع المؤسسات الوطنية الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليين، من خلال خلق فرص اقتصادية، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، والدفاع عن حقوق المرأة في مختلف المحافل الوطنية والدولية.

المحتويات

1. تقديم 2

1-1 ملخص تنفيذي 4

2. الواقع الاقتصادي للنساء في فلسطين 12

2-1 الواقع الاقتصادي للنساء في قطاع غزة في ظل العدوان وحرب الإبادة؛ 14

2-2 مشاركة النساء في سوق العمل؛ 14

2-3 الواقع الاقتصادي للنساء في الضفة الغربية؛ 17

2-3-1 المشاركة في سوق العمل؛ 18

2-3-2 عمالة النساء في الاقتصاد المحلي 18

2-3-3 عمل النساء الفلسطينيات في داخل الخط الاخضر والمستوطنات 19

2-3-4 البطالة بين النساء والفتيات 22

2-3-4-1 البطالة بين الخريجات؛ 24

2-3-5 فترة التعطل 25

2-3-6 فجوة الأُجور 25

2-3-7 مؤشر الفقر 26

2-3-8 حقوق العاملات في القطاع الخاص؛ 27

2-3-9 تداعيات حرب الابادة على المشاريع التي تملكها وتديرها نساء؛ 28

2-3-9-1 العقبات الرئيسية التي واجهتها المنشآت التي شملتها الدراسة 29

2-3-9-2 آثار الانتهاكات الاسرائيلية على المشاريع التي تملكها وتديرها نساء في الضفة الغربية؛ 29

2-3-10 واقع النساء في المناطق الريفية في الضفة الغربية؛ 31

2-3-11 التحديات التي تواجه النساء العاملات بالزراعة في قطاع غزة؛ 34

2-3-12 المرأة الفلسطينية والشمول المالي 35

2-3-13 المرأة الفلسطينية وتكنولوجيا المعلومات؛ 36

2-4 الانجازات على مستوى التشريعات والسياسات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية للنساء 37

2-4-1 تعزيز وانفاذ القوانين التي تحظر التمييز ضد النساء في مكان العمل؛ 37

2-4-2 تشجيع المشاريع التي تملكها وتديرها نساء الريادية وتشجيع تحولها على الانتقال من العمل غير الرسمي إلى العمل الرسمي؛ 38

2-4-3 تعزيز حقوق المرأة الريفية؛ 40

2-4-4 خلق فرص عمل وتوفير التدريب والتأهيل لتسهيل انخراط النساء في سوق العمل؛ 41

2-4-5 تقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين 41
2-4-6 انخراط النساء من ذوات الاعاقة في سوق العمل 42
2-4-7 تشجيع التوجه نحو الوظائف والاعمال المهنية 42
3. واقع المشاركة السياسية للنساء في فلسطين 43
3-1 واقع مشاركة المرأة في الحياة السياسية في فلسطين 43
3-1-1 مشاركة المرأة في الوظيفة العمومية بشقيها المدني والعسكري 43
3-1-2 المشاركة السياسية للمرأة في الهيئات المحلية 45
3-1-3 مشاركة المرأة في منظمة التحرير الفلسطينية والسلك الدبلوماسي؛ 46
3-1-4 مشاركة المرأة في الغرف التجارية؛ 46
3-1-5 مشاركة المرأة في مجالس إدارة الجامعات ومجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية وهيئة التدريس؛ 47
3-1-6 مشاركة المرأة في النقابات العمالية 47
3-2 التحديات أمام مشاركة المرأة في السياسة ومواقع صنع القرار 49
3-2-1 الاحتلال الإسرائيلي؛ 49
3-2-2 معيقات ترتبط بالثقافة المجتمعية والتشريعات السائدة ومعيقات مادية؛ 50
3-3 جهود المرأة في صون السلم الاهلي وتحقيق الوحدة الوطنية 51
3-4 جهود وزارة المرأة في التعافي وإعادة الإعمار 52
3-5 الإنجازات التي تم تحقيقها في سبيل تعزيز المساواة بين الجنسين ولتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار على مستوى التشريعات 53
4. انهيار منظومة الحماية الاجتماعية نتيجة عنف الاحتلال، المتزامن مع عدوانه المستمر وجرائمه 54
4-1 الحرمان من الحق في الحياة 55
4-2 الحرمان من الحق في الحرية 56
4-3 تدمير النظام البيئي والبنية التحتية وتداعيات ذلك على النساء والأطفال؛ 58
4-4 تدمير الاحتلال الاسرائيلي للبنية التحتية وهدمها للمنازل في الضفة الغربية 60
4-5 ازدياد المعاناة النفسية للنساء والاطفال في قطاع غزة في أماكن النزوح 60
4-6 إخضاع النساء والأطفال عمداً لظروف معيشية قاسية 61
4-7 انهيار المنظومة الصحية، وشح الأدوية 62
4-8 النساء الحوامل الاكثر معاناة وحياتهن مهددة بالخطر 64
4-9 منظومة التعليم في فلسطين 65
4-9-1 واقع التعليم في في فلسطين قبل ال7 من اكتوبر 65

4-9-2 تدمير الاحتلال الاسرائيلي لقطاعي التعليم المدرسي والجامعي في قطاع غزة 65
4-9-3 انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي لقطاعي التعليم المدرسي والجامعي في الضفة الغربية 66
4-10 عنف وانتهاكات الاحتلال ضد ذوي وذوات الاعاقة 67
4-11 اهم الانجازات والإجراءات والسياسات التي تم تحقيقها من محور الحماية الاجتماعية ومناهضة العنف ضد النساء والفتيات 68

2.الواقع الاقتصادي للنساء في فلسطين

إن الواقع الاقتصادي للنساء في فلسطين لا يمكن فهمه بمعزل عن السياق الفلسطيني الكلي الذي يعاني من تداخلات معقدة تتأثر بالاحتلال الاسرائيلي بصورة رئيسية وما يمارسه من انتهاكات بصورة متواصلة تؤدي إلى تعميق الازمات السياسية والمالية. إذ يرزح الاقتصاد الفلسطيني تحت وطأة ممارسات الاحتلال التي تفرض قيوداً صارمةً على مختلف القطاعات الحيوية، مما شكل عائقا أمام النمو وحد من فرص التنمية المستدامة، وتشمل هذه الممارسات السيطرة على الموارد الطبيعية وخاصة الأرض والمياه، والاجراءات العسكرية المتمثلة في اقامة الحواجز والمعابر التي تعرقل حركة الافراد والبضائع، والسيطرة على الأسواق واغراقها بالسلع الاسرائيلية وغيرها من الممارسات التي أضعفت الاقتصاد الفلسطيني وعمقت من تبعيته للاقتصاد الاسرائيلي.

إن العدوان الإسرائيلي المتواصل منذ السابع من أكتوبر 2023 مثل ضربة قاسية للاقتصاد الفلسطيني، إذ أثر بشكل شامل على جميع القطاعات الاقتصادية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. تمثل حرب الابادة امتداداً لسياسات الاحتلال التي تسعى لتقويض الاقتصاد الفلسطيني، سواء عبر الحصار المستمر والاستيطان والقيود على التنقل وتدمير وسرقة المال العام، لكن العدوان الأخير جاء ليعمق هذا التدهور بشكل غير مسبوق.

ففي قطاع غزة، فقد عمد الاحتلال الاسرائيلي إلى تدمير واسع للبنية التحتية الاقتصادية، بما في ذلك المصانع، والمنشآت التجارية وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، والاراضي الزراعية مما أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 80% في القطاع، حيث تم تدمير ما يزيد على 70% من البنى التحتية،

> **تحظر المادة رقم (53) :من اتفاقية جنيف الرابعة على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية.**

كما وفُقدت أكثر من 200,000 وظيفة في قطاع غزة وفقاً لتقارير صادرة عن الإحصاء الفلسطيني، مما يعني أن آلاف العائلات فقدت مصدر رزقها الأساسي. مما جعل السكان بالكامل يعيشون تحت وطأة الفقر المدقع. وقد ادى تراجع الدخول وانعدامها في اغلب الحالات والارتفاع غير مسبوق في الأسعار في ظل نفاذ السلع والمنتجات من الأسواق ومنع وصول المساعدات الا بالشيء اليسير إلى تآكل القوة الشرائية

للمواطنين وتراجع مستويات المعيشة للنساء وأسرهن. والاسوأ من كل ذلك هو استهداف الانسان الفلسطيني بالقتل والاعتقال والاخفاء القسري، ومنذ السابع من اكتوبر ولغاية اعداد هذا التقرير فارق 42,603 **نسمة الحياة في قطاع غزة**، 70% منهم من النساء والاطفال. إضافة إلى ما يزيد على 10 آلاف مفقود، 50% منهم من النساء والاطفال، فيما زاد عدد الجرحى على 100 آلف جريح[1]، معظمهم اصابات وصفت بالخطيرة وأدت إلى اعاقات دائمة أو تغيير مجرى حياتهم.

منذ السابع من أكتوبر ولغاية اعداد هذا التقرير استشهد ما يزيد على 43 ألف شهيد في قطاع غزة، 70% منهم من النساء والاطفال. مما يشكل خرقا فاضحا للعهد الدولي الذي ينص على أن " الحق في الحياة حق ملازم لكل انسان وعلى القانون أن يحمي هذا الحق". (المادة رقم 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).

أما في الضفة الغربية، فإن القيود الاقتصادية والسياسية المفروضة بفعل الاحتلال تفاقمت بشكل ملحوظ. وقد أدى نصب مئات الحواجز العسكرية وإغلاق الأسواق والقيود على حركة البضائع والأشخاص إلى تعطيل حركة التجارة وإضعاف قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى مصادر دخلهم، وتراجع الانتاج في العديد من المنشآت الاقتصادية الامر الذي اضطرها لتسريح الاف العمال والعاملات. علاوة على ذلك، أدى توقف حوالي 200 ألف عامل فلسطيني عن العمل داخل إسرائيل بسبب إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام الفلسطينيين، اضافة إلى فقدان ما لا يقل عن 300 ألف عامل يعملون في الاقتصاد المحلي في الضفة الغربية لوظائفهم، الأمر الذي أدى إلى تراجع كبير في الدخول.

إن استمرار الاحتلال الاسرائيلي في قرصنة اموال المقاصة التي تشكل 65% من ايرادات السلطة الفلسطينية، حتى تجاوزت قيمة الاقتطاعات الاسرائيلية 7.26 مليارات شيكل (نحو 1.86 مليار دولار) منذ عام 2019، أدى إلى إضعاف قدرة الحكومة على الوفاء بإالتزاماتها المالية تجاه الموظفين وتجاه البنوك ومؤسسات القطاع الخاص الاخرى. وقد انعكست هذه الازمات على مؤشرات الاقتصاد الكلي، فقد سجل الناتج المحلي الاجمالي في الضفة الغربية تراجعا مقداره 33% خلال الربع الرابع للعام 2023 (الحسابات القومية– الربع الأول 2024). وارتفعت معدلات البطالة في الضفة الغربية لتصل إلى 35%

[1] جميع الاحصائيات المتعلقة بالشهداء والجرحى والمباني والعاطلين عن العمل تم الحصول عليها من الموقع الرسمي للاحصاء الفلسطيني. البيانات محدثة لغاية تاريخ 22 أكتوبر 2024

في الربع الأول من عام 2024 كل ذلك زاد من الاعباء لاقتصادية والنفسية على النساء بشكل خاص، وينذر بزيادة تعرضهن للعنف.

وفي هذا السياق تجد النساء الفلسطينيات أنفسهن في مواجهة تحدياتٍ مزدوجةٍ، فمن ناحية: التحديات الناتجة عن الاحتلال وممارسته وما يترتب عليها من تضييق سبل العيش على النساء، ومن ناحية اخرى التمييز على أساس الجنس، وكلاهما أمران يشكلان عقبتين رئيسيتين أمام انخراط النساء في الحياة الاقتصادية والسياسية، ويعرضهن للمزيد من العنف والاضطهاد والتهميش.

2-1 الواقع الاقتصادي للنساء في قطاع غزة في ظل العدوان وحرب الإبادة؛

قبل العدوان الهمجي على قطاع غزة في السابع من اكتوبر 2023، كانت النساء في القطاع تعاني من ظروف اقتصادية صعبة، نتجت عن واقع اقتصادي افرزته ممارسات الاحتلال الاسرائيلي المتمثلة في الحصار الذي امتد على مدار سبعة عشر عاماً، تخللتها حروبٍ عدة مما ادى إلى خلق واقع اقتصادي هش، أثر بشكل كبير على حياة النساء ومشاركتهن في الانشطة الاقتصادية وصنع القرار. ونستعرض في هذا المحور أبرز المؤشرات المرتبطة بالوضع الاقتصادي للنساء في قطاع غزة.

2-2 مشاركة النساء في سوق العمل؛

بلغ معدل مشاركة النساء في سوق العمل في قطاع غزة قبل العدوان حوالي 16.5%، وهذه النسبة كانت اقل مما كانت عليه في نفس الفترة من العام 2022، اذ كانت قد بلغت 19%، (اي بتراجع 2.5 نقطة مئوية). حيث انه خلال تلك الفترة ارتفع عدد النساء ممن صنفن انهن خارج القوى العاملة بحوالي 34,500امرأة اي بنسبة 7%، حيث وصل عددهن إلى 552,300 امرأة، 60% لم ينخرطن في سوق العمل بسبب انشغالهن في الاعمال المنزلية والقيام بمسؤولياتهن اتجاه اسرهن (القوى لعاملة – الربع الثالث 2023).

اما عدد من صنفن بأنهن داخل القوى العاملة (ممن يعملن وممن يبحثن عن عمل) فقد تراجع بحوالي 12,900 امرأة (اي بنسبة 11%)، فبلغ عددهن 108,900امرأة، بمعدل اجر يومي بلغ 77.3 شيكل.

شكل (1): معدل المشاركة في سوق العمل في قطاع غزة حسب الجنس %

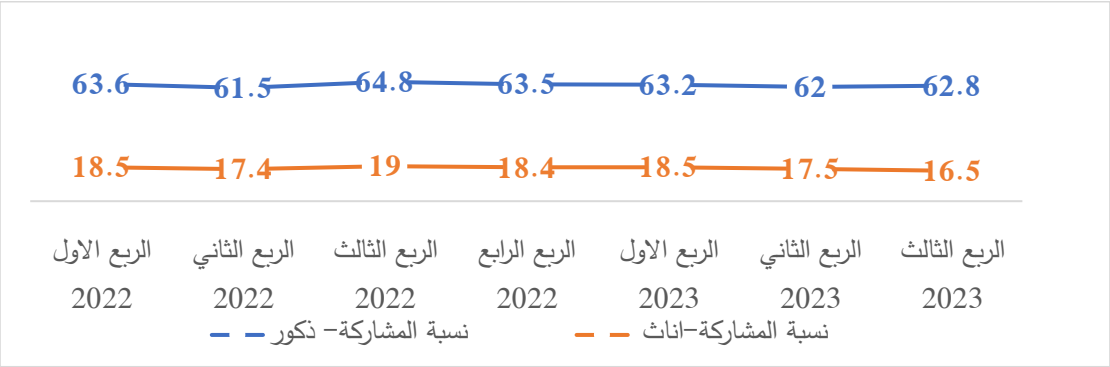

المصدر: مسوحات القوى العاملة (سنوات مختارة) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

فيما يعتبر معدل البطالة بين النساء في غزة من اعلى المعدلات في المنطقة نظراً لظروف الحصار التي يعاني منها القطاع، اذ بلغ عدد المتعطلات عن العمل في قطاع غزة قبل السابع من اكتوبر 2023 حوالي 73,700امرأة، بمعدل بطالة يبلغ حوالي 67.7% مقابل 39.2% للرجال، وسجل اعلى معدل بطالة بين النساء خلال الربع الثالث من العام 2022، (72.2%)، وتشير التوقعات إلى ان هذا المعدل قد يصل إلى أكثر من 95% في ظل استمرار العدوان.

شكل 2: معدل البطالة في قطاع غزة حسب الجنس (%) (2022-2023)

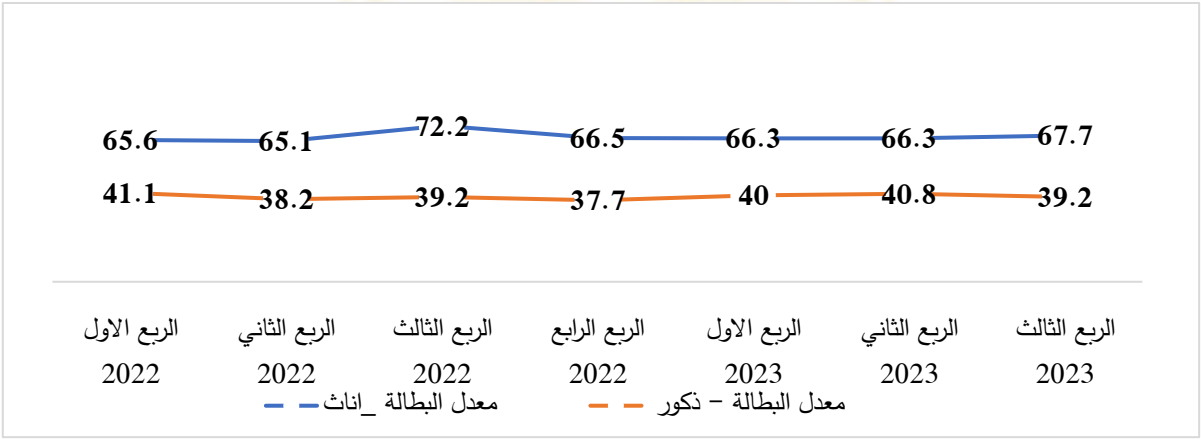

المصدر: مسوحات القوى العاملة (سنوات مختارة) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

بلغ عدد النساء العاملات نحو 35,200 امرأة، 80.2% منهن يعملن باجر، 2% فقط نسبة النساء الرياديات، فيما 11.6% من النساء يعملن لحسابهن اي لديهن مشاريع خاصة وغالبا هذه المشاريع تكون أسرية، وذلك حتى قبل السابع من اكتوبر 2023.

ويقدر عدد النساء اللواتي فقدن وظائفهن ممن كن **يعملن بأجر** في قطاع غزة بحوالي **28524 امرأة** من أصل 35200 امرأة[2]، هذا بالإضافة إلى حوالي **4213 امرأة من صاحبات المشاريع** ومن يعملن لحسابهن الخاص ممن فقدن اعمالهن ومشاريعهن الخاصة، اي 16.4% من اجمالي الوظائف التي تم فقدها خلال الثلاثة شهور الأولى للعدوان البالغ عددها وفقا لتقديرات الاحصاء الفلسطيني بحوالي 200 ألف وظيفة [3]. وتنضم هؤلاء النساء **(32737 امرأة)** من اللواتي فقدن أعمالهن ووظائفهن إلى صفوف المتعطلات عن العمل الذي وصل عددهن لغاية الربع الثالث من العام 2023 إلى حوالي 73700 امرأة، مما فاقم من معاناة النساء، والذي بدوره انعكس على مستويات معيشة لدى النساء واسرهن. وقد ترتب على ذلك زيادة معدلات الفقر والفقر المدقع إلى مستويات غير مسبوقة، وفي حين كانت معدلات الفقر تبلغ 63.6% ومعدل الفقر المدقع 43.5%[4] قبل العدوان، الا ان التقارير الدولية تشير إلى ان جميع سكان قطاع غزة أصبحوا فقراء.

وقد ازدادت معاناة السكان وخاصة النساء مع استمرار ارتكاب الاحتلال الاسرائيلي للمجازر المروعة، اذ فقدت أكثر من 12 ألف امرأة حياتها منذ بداية الحرب (مشكلة حوالي 28% من مجموع الشهداء)، هذا اضافة إلى الاف المفقودات اللواتي ما زال مصيرهن مجهولا. كما تعرضت الالاف منهن لإصابات وصفت بالخطيرة، وحياتهن مهددة بالخطر، وأصبحن غير قادرات على العمل، وتقديم المساعدة لأسرهن.

---

[2] وذلك باستثناء 5% من العاملات ممن يعملن في القطاع الصحي ومن يعمل لحسابهن وصاحبات الاعمال، حيث إن الورقة تركز على من فقدن اعمالهن من الموظفات والعاملات بأجر.

[3] هذه الارقام عبارة عن تقديرات بناء على المعطيات المتوفرة، حيث انه منذ بدء العدوان على قطاع غزة وحتى اليوم لم يتم تنفيذ اي مسح للقوى العاملة وفقا لما افادنا به المختصون في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وبالتالي تغطي البيانات المتاحة منذ الربع الرابع للعام 2023 الضفة الغربية فقط.

[4] مسح انفاق واستهلاك الاسرة (كانون ثاني-كانون اول 2023)، وتضمن المسح النتائج التفصيلية الخاصة بالضفة الغربية طيلة العام 2023، في حين لم يتسن للجهاز المركزي تنفيذ المسح في قطاع غزة خلال الربع الرابع من ذلك العام بسبب حرب الابادة التي مازالت اسرائيل تشنها على قطاع غزة.

www.pmaps.ps وزارة شؤون المرأة

وقد أدى فقدان المعيل بالاستشهاد أو الاعتقال –اذ يقدر اعداد النساء اللواتي أصبحن أرامل بنحو 12 ألف امرأة– إلى زيادة الاعباء الملقاة على كاهلهن، فأصبحت مسؤولية الأُسرة وما تعانيه من نزوح مستمر وصعوبات في توفير ابسط مستلزمات الحياة هي من مسؤولية النساء وحدهن في ظل انعدام أو ندرة توفر هذه المستلزمات، والارتفاع غير المسبوق في الأسعار مع عدم توفر الدخول، الأمر الذي ادى إلى تراجع كبير في القدرة الشرائية للمواطنين وتراجع كبير أيضاً في مستوياتهم المعيشية.

في ظل حرب الابادة يقدر عدد من فقدن أعماله ووظائفه بما يزيد على 32 ألف امرأة من قطاع غزة ممن كن يعملن.

هناك أكثر من 12 ألف امرأة في قطاع غزة أصحبن أرامل بلا المعيل.

3-2 الواقع الاقتصادي للنساء في الضفة الغربية؛

لم تسلم النساء في الضفة الغربية من الاعتداءات المباشرة للاحتلال الاسرائيلي، ومن آثاره المباشرة وغير المباشرة عليهن. حيث ان الحرب الحالية على قطاع غزة ألقت بظلالها على جميع النساء في جميع امكان تواجدهن في الضفة الغربية والقدس، بالإضافة إلى الاعتداءات المباشرة المتمثلة في الاستهداف المباشر إما بالإعدام الميداني أو بتعمد إلحاق الضرر الجسدي بهن، والاعتقال، وهدم أو مصادرة الممتلكات بما في ذلك المنشآت الاقتصادية. كما تعاني النساء أيضاًمن القيود الاقتصادية التي فرضها الاحتلال الاسرائيلي والتي زادت حدتها خلال هذه الحرب، فزيادة الحواجز العسكرية على مداخل المدن والقرى والبلدات الفلسطينية شكل عائقاً أمام وصول النساء والرجال إلى أماكن عملهم، وجعل عملية الوصول إلى العمل أكثر تكلفة ومحفوفة بالمخاطر، وهذا ما أكدت عليه 44.5% من المنشآت العاملة في الضفة الغربية (تقرير وزارة الاقتصاد الوطني، يناير 2024)، مما اضطر العديد من النساء إلى تركن عملهن أو التحول إلى نظام العمل بدوام جزئي.

وللوقوف على واقع عمالة النساء نستعرض فيما يلي أبرز مؤشرات سوق العمل الخاصة بالنساء في الضفة الغربية:

2-3-1 المشاركة في سوق العمل؛

تشير البيانات إلى تراجع نسبة مشاركة النساء في الضفة الغربية في سوق العمل (وصلت إلى 17.2% في الربع الأول 2024) وهذه النسبة لا تختلف كثيرا عما كانت عليه قبل الحرب (الربع الثالث 2023) اذ بلغت 17.6% الا انها تقل بمقدار نقطتين عما كانت عليه في نفس من الفترة من العام 2022 ونقطة ونصف مقارنة بنفس الفترة من العام 2023. مقابل 73.1% للرجال في الربع الأول 2024.

شكل 3: نسبة المشاركة في سوق العمل في الضفة الغربية حسب الجنس (2022-2023)

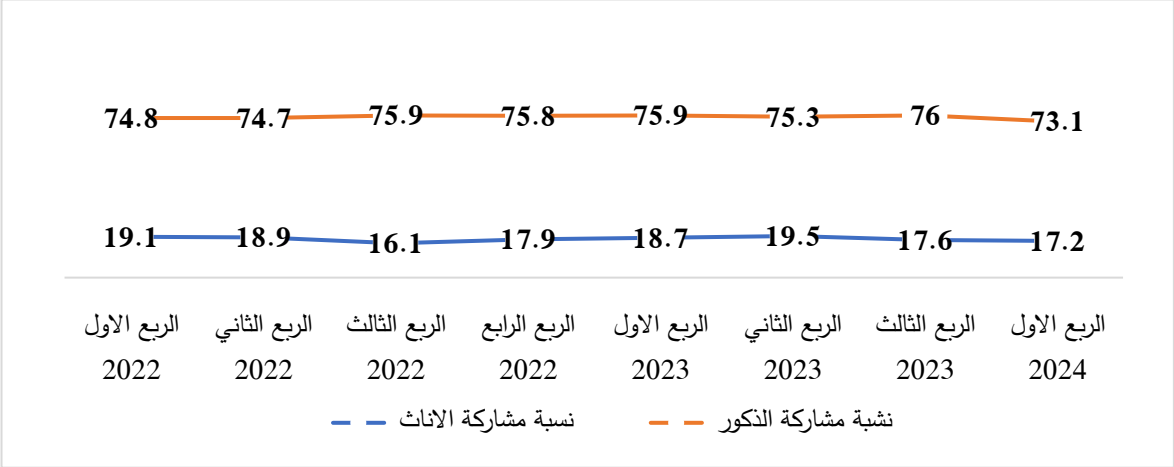

المصدر: مسوحات القوى العاملة (سنوات مختارة) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

2-3-2 عمالة النساء في الاقتصاد المحلي

يساهم القطاع الخاص في تشغيل النسبة الاكبر من النساء الفلسطينيات (65.7%)، فيما يساهم القطاع العام في تشغيل ما نسبته 33.2% من النساء العاملات) القوى العاملة -2022) [5]، فيما تشير البيانات أيضاً إلى أن نسبة سيدات الاعمال المشغلات لم تتجاوز 2.7%، اما صاحبات المشاريع فبلغت نسبتهن 10.1%. فيما تعمل 79.4% من النساء مقابل أجر، وهناك ما نسبته 7.8% من النساء يعملن في مشاريع اسرية بدون أجر. (القوى العاملة في الضفة الغربية – الربع الأول 2024).

فيما يشكل قطاع الخدمات القطاع الاكبر الذي يستوعب حوالي 73.1% من النساء العاملات في الضفة الغربية، وخاصة قطاع التعليم، حيث ان العمل في هذا القطاع من أكثر القطاعات المقبولة اجتماعيا كونها

[5] تجدر الاشارة الى انه تم الاعتماد على التقرير السنوي لمسح القوى العاملة المفصل للعام 2022 في توضيح توزيع النساء العاملات حسب القطاع اللواتي يعملن به (خاص، حكومة،...) حيث ان التقارير التي صدرت مؤخرا واخرها للربع الاول 2024 لا يتضمن توزيع النساء حسب هذه القطاعات حسب الجنس وانما تتوفر البيانات للجنسين معا.

تتناسب مع دور المرأة الذي رسمه لها المجتمع في رعاية ابنائها وأسرتها، في حين لم تتجاوز نسبة للنساء اللواتي يعملن في قطاعي الصناعة والزراعة ما نسبته 7.7% و5.4% على التوالي، فيما تعمل 9.8% من النساء في التجارة والمطاعم والفنادق (مسح القوى العاملة في الضفة الغربية – الربع الأول 2024).

ووفقا للتقارير والدراسات التي تناولت موضوع طبيعة الوظائف التي تشغلها النساء إلى انه عالميا يوجد خلل في توزيع النساء على المهن، هناك 20 مهنة لا تمارسها النساء من أصل 118 مهنة، وهناك 60 مهنة تضم اقل من 100 امرأة، في حين أن أكثر من نصف النساء تعمل في قطاعات محددة وخاصة التعليم ورياض الاطفال وفي اعمال السكرتارية وصناعة الملابس. (تقرير حول واقع تواجد النساء العاملات في القطاعات والمهن، 2021).

2-3-3 عمل النساء الفلسطينيات في داخل الخط الاخضر والمستوطنات

كشفت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن حدث ارتفاع ملحوظ في نسبة النساء العاملات من الضفة الغربية في داخل الخط الأخضر والمستوطنات من 1.4% عام 2021 إلى 4.4% عام 2022، وبناء عليه تم تقدير اعدادهن بحوالي 6500 امرأة) من أصل 146,248 امرأة عاملة من الضفة خلال العام 2022).

شكل4: عمالة النساء من الضفة الغربية في داخل الخط الأخضر والمستوطنات من مجموع العاملات 2022 (%)

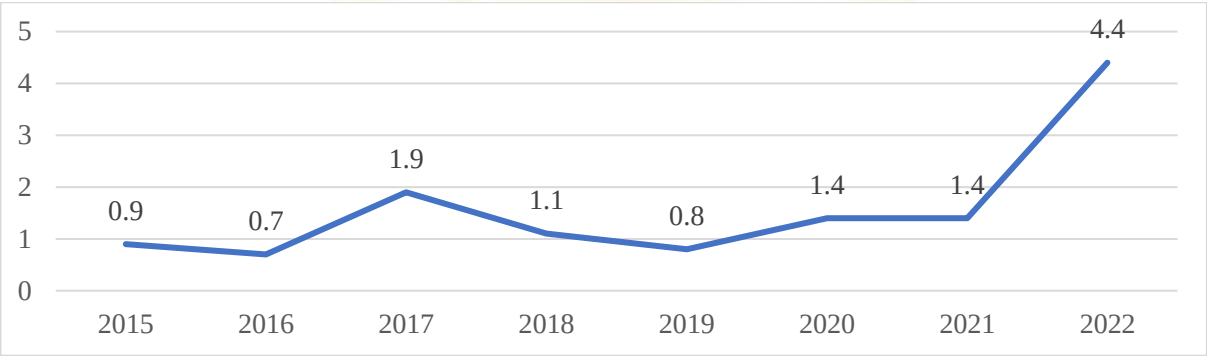

المصدر: مسوحات القوى العاملة (سنوات مختارة) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

شكل 5: نسبة العاملين والعاملات في اسرائيل والمستوطنات من اجمالي العمالة الفلسطينية خلال الفترة 20.19-2022

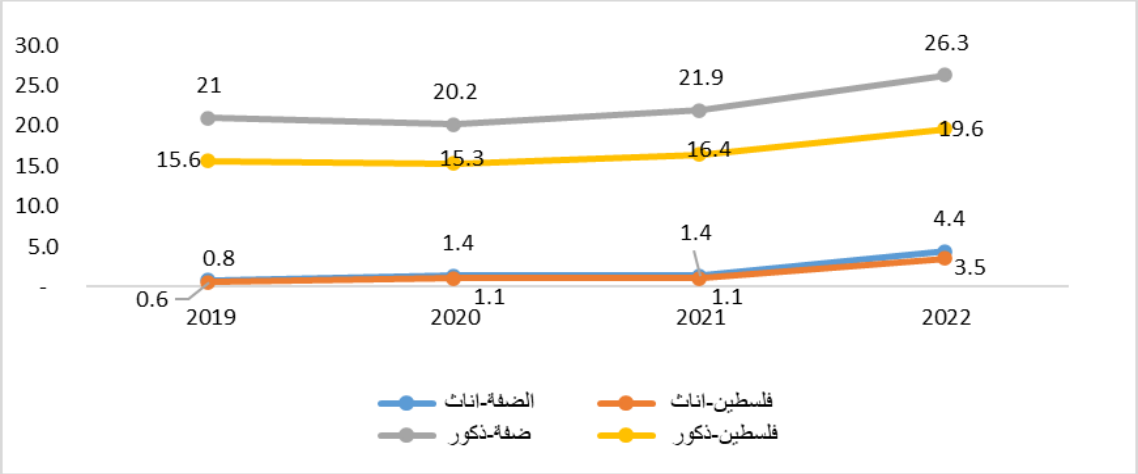

المصدر: مسوحات القوى العاملة للعام 2019-2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

كما كشفت البيانات أيضاً عن ارتفاع ملحوظ في نسبة النساء المتعلمات من بين النساء العاملات في اسرائيل فارتفعت نسبتهن من 18.2% عام 2021 إلى 61.8% عام 2022، في حين لم يطرا تغيير جذري على هذا المؤشر بالنسبة للرجال.

شكل6: نسبة العاملين والعاملات في داخل الخط الأخضر والمستوطنات ممن أنهوا 13 سنة دراسة فأكثر (2018-2022)

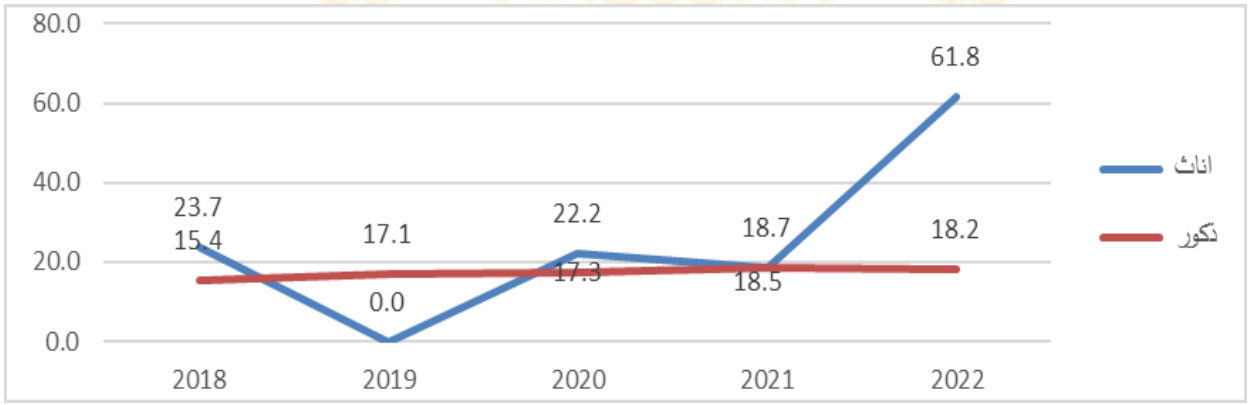

المصدر: مسوحات القوى العاملة 2018-2022 – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

وبالنظر إلى طبيعة الانشطة الاقتصادية التي تمارسها النساء من الضفة العاملات في اسرائيل والمستوطنات فقد اشارت البيانات إلى ان النسبة الاكبر منهن يعملن في قطاع الخدمات (69%) عام 2022، بزيادة حوالي 32 نقطة مئوية عما كان عليه في العام 2020. ويشمل ذلك خدمات التعليم والصحة وتكنولوجيا المعلومات بالدرجة الأولى، تلاه قطاع الصناعة التحويلية (12.1%)، ثم قطاع التجارة والمطاعم والفنادق (8.2%) للعام 2022.

إن الزيادة المضطردة في أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات خلال السنوات الاخيرة والتي سبقت السابع من اكتوبر 2023 تشكل انعكاسا للسياسات التي تنتهجها الحكومة الاسرائيلية والتي تتمثل في زيادة عدد تصاريح العمل الممنوحة للفلسطينية لسد النقص في الايدي العاملة لديهم من جهة، ولتعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي، والقضاء على القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الفلسطيني من جهة اخرى.

جدول (1): توزيع العاملين والعاملات في داخل الخط الأخضر والمستوطنات حسب النشاط الاقتصادي للفترة 2020-2022

	2020		2021		2022	
النشاط الاقتصادي	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	5.7	15.3	6.2	23.1	5.4	3.8
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	14.9	17.3	12.8	20.3	12.5	12.1
البناء والتشييد	59.2	5.9	63.9	2.2	59.2	3.2
التجارة والمطاعم والفنادق	12.4	24.5	11.2	6.8	13.7	8.2
النقل والتخزين والاتصالات	2.7	0.0	1.6	0.7	2.4	4.1
الخدمات والفروع الأخرى	5.1	37.0	4.3	46.9	6.8	68.6

المصدر: مسوحات القوى العاملة 2020-2022 – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

إن قلة فرص العمل المتاحة للنساء في الاقتصاد المحلي، وفرق الأُجور بين الاقتصاد المحلي والإسرائيلي، كانا الدافعان الرئيسيان وراء توجه النساء للعمل في الاقتصاد الاسرائيلي، رغم ظروف العمل القاسية التي تواجهها تلك النساء وخاصة من يصنفن ضمن العمالة غير الماهرة ممن يعملن في القطاع الزراعي وفي خدمات التنظيف وغيرها، إذ يشير تقرير منظمة العمل الدولية (2023) إلى الأُجور التي تدفع للنساء في المستوطنات هي أقل من الحد الادنى للأجور في اسرائيل، وحقوق الضمان الاجتماعي محدودة وساعات العمل طويلة، إضافة إلى تلقي الخط الساخن للاتحاد العام لنقابات العمال المخصص للشكاوى المقدمة من العاملات الفلسطينيات تفصح عن تعرضهن للتحرش الجنسي[6].

[6] منظمة العمل الدولية ، تقرير المدير العام، مؤتمر العمل الدولي الدورة 111، 2023.

ويمكن أن نجمل أبرز التحديات التي كانت تعاني منها النساء العاملات في داخل الخط الأخضر والمستوطنات بالنقاط التالية (يونس، 2020)[7]:

- الاستغلال من قبل أرباب العمل: حيث إن الأُجور التي يدفعونها للعاملات أقل بكثير من الحد الادنى للأجور المنصوص عليها في قانون العمل الإسرائيلي.
- ليس للعاملات حرية اختيار طبيعة العمل أو مكانه وانما يتم اجبارهن على القيام بأعمال معينة ومعظمها في مجال الزراعة.
- لا يوجد إطار قانوني يحمي حقوق العاملات، فالتعاقدات في أغلب الأحيان تكون شفهية، مما يسمح لأصحاب العمل التلاعب في شروط التوظيف دون عواقب قانونية.
- تعمل العاملات في ظروف عمل سيئة، غالبا لا تراعي معايير السلامة والصحة، ومعظم الاعمال تحتاج إلى جهد بدني وساعات عمل طويلة، وفترات الراحة قليلة، ولا يتم منحهن اجازات.
- لا يوجد آليات لتقديم الشكوى أو الاعتراض على ظروف العمل، وفي حالة القيام بذلك تتعرض للانتقام من صاحب العمل.
- ممارسات أرباب العمل فيها انتهاك لخصوصية العاملات مثل مراقبة الهواتف المحمولة.
- استخدام أرباب العمل لسياسة التفريق بين العمل والسماسرة العرب لمنع الاحتجاجات، ومنع العمال والعاملات من تكوين نقابات تمثلهم وتدافع عن حقوقه.
- سرقة مدخرات النساء العاملات، ونهاية مكافأة الخدمة، والحقوق المالية الأُخرى المتفرعة عن علاقات العمل، وتحويلها بالجملة لدعم موازنة حكومة الحرب.
- الاعتداءات الجسدية والجنسية والتهديد أو الابتزاز وانعكاس ذلك على سلامة العاملات وصحتهن النفسية.

2-3-4 البطالة بين النساء والفتيات

تشير البيانات إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة في الضفة الغربية بين الذكور والاناث: وكان ذلك نتيجة طبيعية لتردي الوضع الاقتصادي في ظل الحرب على غزة والاجراءات الاسرائيلية في الضفة الغربية كما سبق وتم الاشارة اليه. اذ ارتفع معدل البطالة بين النساء من 24.9% قبل الحرب إلى

[7] Younes . M (2020):Palestinian female workers in Israeli settlements: infringed rights and dignity; VIST for Rights and Development.

33.5% بعد ستة شهور من الحرب (الربع الأول 2024)، فوصل عدد المتعطلات عن العمل إلى 60,800 في حين ان المعدل الطبيعي (قبل الحرب) كان يبلغ حوالي 45,700 امرأة. مما يعني ان هناك نحو 15 ألف امرأة فقدت وظيفتها بسبب تداعيات الحرب والتراجع الاقتصادي وما نتج عنه من اضطرار كثير من المؤسسات بأن تقوم بتسريح جزء من الكادر لديها ومن ضمنهم النساء.

يقدر عدد النساء اللواتي فقدن أعمالهن في الضفة الغربية بنحو 15 ألف امرأة.

أدى توقف حوالي 200 ألف عامل من الضفة الغربية عن العمل داخل الاقتصاد الاسرائيلي إلى زيادة الضائقة الاقتصادية التي تعاني منها النساء.

يتسبب فقدان الدخول وارتفاع معدلات الفقر في ارتفاع معدلات العنف ضد النساء.

إن< تضاعف معدلات البطالة في صفوف الرجال في الضفة الغربية أيضاً (من 10.2% قبل الحرب إلى 35.6% في الربع الأول 2024) سواء ممن فقدوا عملهم في الاقتصاد الإسرائيلي – وهم الأكثرية – أو ممن فقدوا عملهم داخل الاقتصاد المحلي، وضع النساء وأسرهن في مواجهة ضائقة مالية جعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها وسد احتياجات الاسر اليومية الاساسية، وهذا بالطبع من شأنه ان يؤدي إلى زيادة الضغوط النفسية، ويتسبب أيضاً في مشاكل اجتماعية وارتفاع معدلات والعنف ضد النساء.

شكل (7): معدل البطالة في الضفة الغربية حسب الجنس (%) 2022-2023

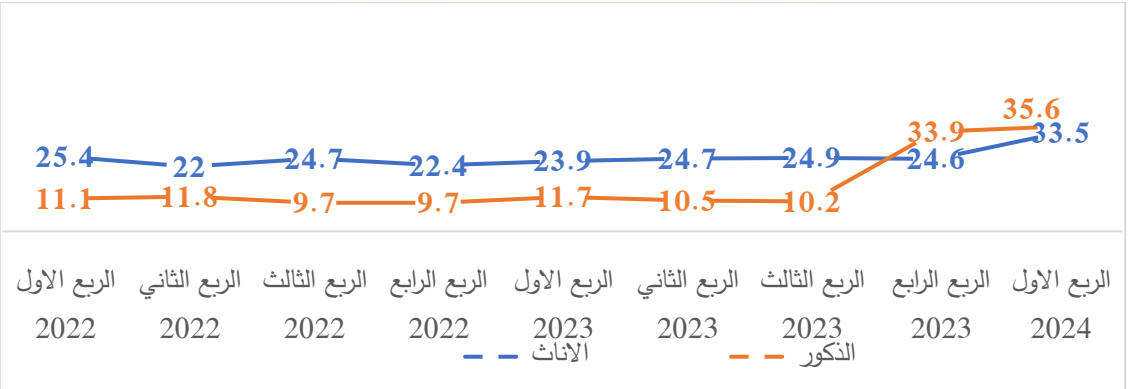

المصدر: مسوحات القوى العاملة 2020-2024 – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

2-3-4-1 البطالة بين الخريجات؛

تشير البيانات إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الإناث من الخريجات من مؤسسات التعليم العالي، إذ بلغت نحو 38% مقابل 22.2% للذكور في الضفة الغربية (القوى العاملة – الربع الأول 2024)، وأن أحد الأسباب وراء ذلك هو طبيعة التخصصات التي تتوجه الفتيات لدراستها، حيث يملن / وبتوجيه من الاهل في اغلب الحالات/ نحو تخصصات تهيئهن للعمل في قطاع الخدمات التعليمية الذي أُشبع السوق منها، (80% من الملتحقين والخريجين في التخصصات التعليمية هن أناث)، وذلك الأكثر ملاءمة لدورهن في الرعاية الذي حدده المجتمع. بينما قلة من الطالبات تتوجه إلى دراسة تخصصات مهنية لأسباب عدة، منها التخوف من صعوبة الحصول على فرصة عمل، أو تعارض العمل في القطاعات المهنية مع واجبات المرأة الاسرية.

كما وتعكس البيانات أن ارتفاع معدلات البطالة بين النساء في التخصصات المهنية كالهندسة والتصنيع والصحافة اذ وصلت إلى أكثر من 50%، وان ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد تعد أحد الاسباب الرئيسية وراء ارتفاع معدلات البطالة بين الاناث. وحيث أن معظم مجالات العمل المتاحة لهذه التخصصات هي في القطاع الخاص، الا أن المشغلين في هذا القطاع غالبا ما يختارون الرجال للعمل في هذه المهن لأسباب لها علاقة بالتزامات المرأة تجاه أسرتها وحاجة المرأة المتزوجة إلى الحصول على اجازات مدفوعة الراتب عند الوضع، مما يجعل تكلفة تشغيل النساء أعلى من الرجال.

شكل (8): التوزيع النسبي للعاطلين /ات عن العمل حسب عدد سنوات الدراسة في الضفة الغربية – الربع الأول 2024

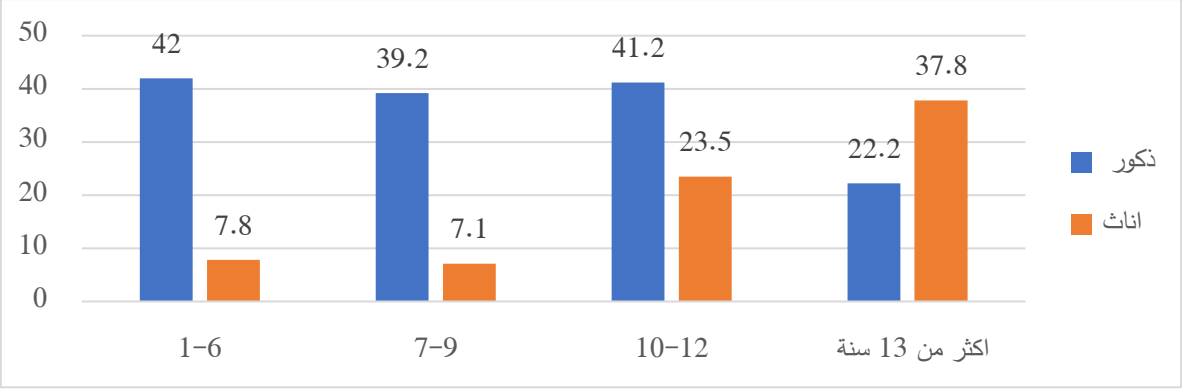

المصدر: مسح القوى العاملة – الربع الأول (2024)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

وبصورة عامة وعلى الرغم من ارتفاع مستويات التعليم لدى الإناث، إلا أن مشاركة المرأة في سوق العمل مازالت منخفضة، ومعدلات البطالة هي الأعلى بين الخريجات الجامعيات (وصلت الى 38%)، فيما يستوعب القطاع غير الرسمي أعداد متزايدة من العاطلين عن العمل وخاصة النساء اللواتي يتحملن أعباءً منزلية غير مدفوعة الأجر.

2-3-5 فترة التعطل

عادة ما تحتاج النساء لفترة أطول للحصول على عمل، وذلك لأسباب تتعلق بوجود محددات لعمل المرأة منها ما يتعلق ببعد مكان العمل ومنها ما يتعلق بنوعية العمل نفسه، وبالأجر الذي يمكن ان تتقاضاه. ومنها ما يتعلق أيضاً بما هو معروض من وظائف وتفضيل الرجال على النساء عند التوظيف. فبلغ معدل التعطل لدى النساء حوالي 11 شهر، مقابل 5 شهور عند الرجال خلال الربع الأول 2024.

2-3-6 فجوة الأُجور

تشير البيانات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي الفلسطيني إلى أن معدل الاجر اليومي للنساء قد بلغ 116.9 في الربع الأول 2024 مقابل 138 شيكل للرجال، ومن الجدير الإشارة إلى انخفاض الفجوة في الأُجور بين الرجال والنساء في الربع الأول 2024 مقارنة بما كانت عليه قبل الحرب (من 22% إلى 15%)، وذلك بسبب إغلاق سوق العمل الاسرائيلي أمام عمال الضفة الغربية منذ السابع من اكتوبر 2023، حيث إن معدل أجر العامل في داخل الخط الأخضر كان يصل إلى حوالي 300 شيكل باليوم.

ولا بد من الاشارة إلى ان هذه الفجوة في الأُجور سواء مقارنة بأجور الرجال أو بالحد الادنى للأُجور، قد تكون أحد الأسباب التي قد تمنع الكثير من النساء من الانخراط في سوق العمل، حيث أن الأُجور المنخفضة تعني ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة عند النساء، بمعنى أن تكون الأُجور غير كافية لسد احتياجات النساء، وخاصة تكاليف الرعاية المنزلية ورعاية الأبناء وكبار السن وأية حالات خاصة.

شكل (9): معدل الأجر اليومي في الضفة الغربية حسب الجنس (بالشيكل) 2022-2023

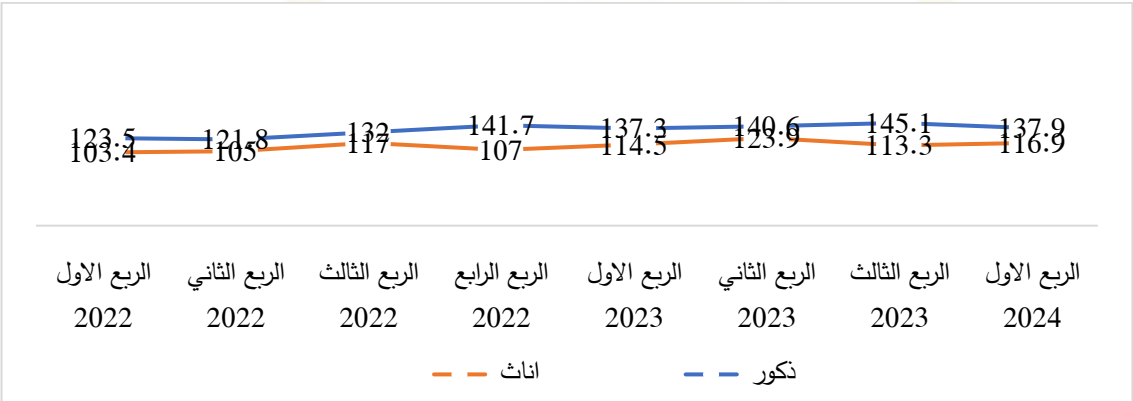

المصدر: مسوحات القوى العاملة (سنوات مختارة) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

2 -3-7 مؤشر الفقر

يشير مسح إنفاق واستهلاك الاسرة لعام 2023 إلى وجود فروقات واضحة في معدلات الفقر بين فئات المجتمع الفلسطيني، خاصة بين الأسر التي يرأسها أفراد عاطلون عن العمل والأسر التي أربابها يعملون، وكذلك بين الأسر التي ترأسها إناث وتلك التي يرأسها ذكور، حيث تظهر البيانات أن نسبة الفقر بين الأسر التي يرأسها عاطلون عن العمل أعلى بشكل ملحوظ، حيث بلغت 27.7%، وفقًا لأنماط الاستهلاك الأسري الشهري. هذا يعكس أن البطالة تلعب دورًا رئيسيًا في تفاقم الفقر، حيث أن الأسر التي يعتمد دخلها على أفراد غير عاملين تواجه صعوبة أكبر في تغطية نفقاتها الأساسية. على النقيض من ذلك، فإن نسبة الفقر بين الأسر التي يرأسها أفراد يعملون كانت 9.3% فقط، ما يؤكد الدور المحوري للتشغيل في تقليل معدلات الفقر.

وبالرغم من أن الفجوة في معدلات الفقر بين الجنسين قد تقلصت مقارنةً بمسح 2017، فإن معدلات الفقر بين الأسر التي ترأسها إناث (11.9%) كانت متقاربة مع تلك التي يرأسها ذكور (11.5%) في عام 2023. هذا يشير إلى تقدم نسبي في تقليص الفوارق بين الجنسين في معدلات الفقر، حيث كانت هذه الفجوة أكبر بكثير في عام 2017، عندما بلغ معدل الفقر بين الأسر التي ترأسها إناث 18.7% مقابل 13.5% للأسر التي يرأسها ذكور، هذا التحسن هو نتيجة لسياسات تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة خلال السنوات السابقة وزيادة الوعي الاجتماعي حول أهمية المساواة في الفرص الاقتصادية.

ومع ذلك فان الفجوة في معدلات الفقر المدقع لا تزال بارزة. فقد بلغ معدل الفقر المدقع بين الأسر التي ترأسها إناث 7.9%، بينما كانت النسبة 4% فقط للأسر التي يرأسها ذكور، وهذا يشير إلى أن الأسر التي ترأسها إناث تعاني بشكل أكبر من الفقر المدقع، ما يوضح استمرار التحديات الاقتصادية التي تواجهها النساء في المجتمع الفلسطيني، خاصة فيما يتعلق بتوفير الاحتياجات الأساسية لأسرهن.

تعكس نتائج مسح الإنفاق الأُسري والفقر لعام 2023 استمرار التحديات المتعلقة بالفقر والبطالة في فلسطين، خاصة بين الأسر التي يرأسها أفراد عاطلون عن العمل والأسر التي ترأسها إناث، على الرغم من تقلص الفجوة بين الجنسين في معدلات الفقر مقارنة بعام 2017، لا تزال النساء يعانين من معدلات أعلى للفقر المدقع.

جدول2: مؤشرات الفقر حسب جنس رب الاسرة في الضفة الغربية، 2023

	جنس رب الاسرة	الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	الفقر المدقع
مؤشرات الفقر [8] وفقا للاستهلاك الشهري (%)	ذكر	11.5	2.1	0.7	4
	انثى	11.9	3.3	1.4	7.9
مؤشرات الفقر وفقا لدخل الاسرة الشهري (%)	ذكر	21.2	8	4.7	13.9
	أنثى	40.6	19.3	13	30.4

المصدر: النتائج الرئيسية مسح إنفاق واستهلاك الاسرة، مستويات المعيشة، 2023، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

2-3-8 حقوق العاملات في القطاع الخاص؛

على الرغم من أن قانون العمل رقم (7) لسنة 2000 كفل للعاملين والعاملات الحصول على حقوقهم المتعلقة بالأُجور، وساعات العمل، والاجازة المدفوعة، ومكافئة نهاية الخدمة وغيرها من الحقوق بدون تمييز على اساس الجنس، إلا أن النسبة الاكبر من النساء العاملات في القطاع الخاص يعانين من عدم حصولهن على حقوقهن التي كفلها هذا القانون، اذ تشير أن البيانات الصادرة عن الاحصاء الفلسطيني إلى أن هناك 50% منهن يتقاضين اجرا شهريا اقل من الحد الادنى للأجور البالغ (1880 شيكل)، و 40% يعملن بدون عقد، و56% لا يحصلن على مساهمة في تمويل التقاعد أو مكافئة نهاية الخدمة، كما ان 54% لا يحصلن على اجازة امومة مدفوعة الاجر. (مسح القوى العاملة -2022).

وإن عدم التزام بعض مؤسسات القطاع الخاص بإنصاف العاملات واعطائهن اجوراً لا تقل عن الحد الأدنى للأُجور يعزى إلى العديد من الاسباب، أهمها ضعف الرقابة على مؤسسات القطاع الخاص وعدم فرض

[8] تعريف مفاهيم مؤشرات الفقر وفقا لما ورد في مسح انفاق واستهلاك الاسرة الصادر عن الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2023:

خط الفقر: هو القيمة النقدير لسلة الحاجات الاساسية جنبا الى جنب مع احتياجات اخرى كالرعاية الصحية التعليم والنقل والمواصلات والرعاية الشخصية والمفروشات وغيرها من مستلزمات المنزل، وقد تم تعديل خطي الفقر بشكل يعكس مختلف الاحتياجات الاستهلاكية للاسر استنادا الى تركيبة الاسرة (حجم الاسرة وعدد الاطفال).

خط الفقر المدقع: هو القيمة النقدية لسلة للحاجات الاساسية من المأكل والملبس والمسكن.

نسبة الفقر: هو مؤشر يقيس نسبة بالسكان الذين يقل دخلهم واستهلاكهم عن خط الفقر، حيث لا يمكن لهذه الشريحة تحمل تكاليف شراء السلع الاساسية.

نسبة فجوة الفقر: هو مؤشر حجم الفجوة الاجمالية الموجودة بين استهلاك الفقراء وخط الفقر اي اجمالي المبالغ لرفع مستويات استهلاك الفقراء الى خط الفقر ويحسب هذا المؤشر كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساوي لخط الفقر.

شدة الفقر: هو مؤشر يقيس المسافة التي تفصل بين الفقراء عن خط الفقر وكذلك يبين عدم المساواة بين الفقراء والاسر التي تكون بعيدة عن خط الفقر يكون لها الوزن الاكبر.

mowa.pna.ps وزارة شؤون المرأة

اجراءات مشددة من شأنها أن تلزم تلك المؤسسات بالالتزام بقانون العمل الذي ينص على أنه لا يجوز أن يقل معدل أجر العامل عن الحد الادنى للأجور، هذا بالإضافة إلى عدم وجود نص صريح في قانون العمل على المساواة في الأُجور بين الجنسين ولا يفرض على المشغل ذلك أيضاً ولا يتضمن اجراءات تتخذ في حق المؤسسات المخالفة في حالة عدم التزامها.

2-3-9 تداعيات حرب الابادة على المشاريع التي تملكها وتديرها نساء؛

منذ السابع من أكتوبر 2023، أدت الهجمات الإسرائيلية على المنشآت الاقتصادية في الضفة الغربية إلى تفاقم معاناة النساء الفلسطينيات وأسرهن. فقد تم هدم حوالي 770 منشأة، منها 365 منشأة زراعية، وأكثر من 120 منشأة للصرف الصحي والمياه والنظافة الشخصية، بالإضافة إلى 250 منشأة كانت تستخدم كمصدر رزق رئيسي[9]. هذا التدمير الواسع أثر بشكل مباشر على سبل العيش للأسر التي تعتمد على هذه المنشآت، بما في ذلك المشاريع التي تملكها وتديرها نساء التي شهدت تراجعًا حادًا في أدائها، حيث أغلقت 29% من هذه المشاريع جزئيًا أو كليًا (تقرير وزارة الاقتصاد الوطني -2024)، نتيجة تراجع الطلب على المنتجات وصعوبة الوصول إلى الأسواق بسبب الإغلاقات والحواجز الإسرائيلية التي زاد عددها من 567 حاجزا قبل السابع من اكتوبر 2023 إلى ما يزيد على 872 حاجز بما فيها 196 بوابة حديدية[10]

رافقت الهجمات الإسرائيلية على المنشآت الاقتصادية في الضفة الغربية إجراءات تضييق ممنهجة على الفلسطينيين كمستهلكين وتجار، ما أثر بشكل كبير على جميع جوانب حياتهم اليومية. فقد أصبحت قدرة التجار والمنشآت على تسويق منتجاتهم والحصول على مستلزمات الإنتاج محدودة للغاية، وذلك بسبب الحواجز والقيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية. إضافة إلى ذلك، يواجه العاملون والعاملات صعوبات في الوصول إلى أماكن عملهم بانتظام، مما يعوق استمرار العمل في هذه المنشآت. كما تعرضت العديد من المنشآت والمحلات التجارية للتدمير المباشر والنهب من قبل الجيش الإسرائيلي خلال الاجتياحات، مما أدى إلى خسائر كبيرة أثرت على أرباح هذه المنشآت وقدرتها على تشغيل العمال. وبطبيعة الحال، كانت النساء من أكثر الفئات تضررًا في هذا السياق، حيث تراجع توظيفهن في مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية نتيجة لهذه الظروف الصعبة.

[9] المصدر: تقرير حول اثار العدوان الإسرائيلي على المنشآت الاقتصادية العاملة في الضفة الغربية – صادر عن موقع الجزيرة.

[10] المصدر: تقرير صادر عن هيئة مقاومة الاستيطان والجدار في السابع من اكتوبر 2024

واستنادًا إلى دراسة ميدانية نفذتها وزارة الاقتصاد الوطني في الضفة الغربية والقدس استهدفت 1803 منشأة (الربع الأول 2024)، شملت مشاريع صغيرة يملك أو يدير 7% منها نساء، أظهرت النتائج أن المنشآت العاملة في مختلف القطاعات تأثرت بشكل كبير بالانتهاكات الإسرائيلية منذ السابع من أكتوبر 2023. وأبرزت الدراسة أن هذه الانتهاكات انعكست بشكل مباشر على النساء سواء كن عاملات في تلك المنشآت أو مالكات لها.

2-3-9-1 العقبات الرئيسية التي واجهتها المنشآت التي شملتها الواسة

تواجه المنشآت العاملة في الاراضي الفلسطينية العديد من العقبات الناجمة عن الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة منذ السابع من اكتوبر 2023، ويمكن اجمال هذه العقبات بنتائج الدراسة التي وزارة الاقتصاد الوطني (2024) على النحو التالي:

- 75.6% من المنشآت واجهت صعوبات في نقل وتوزيع البضائع بين المحافظات بسبب الحواجز العسكرية.
- 93.5% من المنشآت عانت من الإغلاقات والاضرابات المتكررة، مما أثر على قدرتها على الاستمرار في العمل.
- 80% تأثرت بكثرة الاجتياحات الإسرائيلية، والتي أضرت باستقرار العمل داخل المنشآت.
- 67.2% عانت من عدم توفر البضائع بشكل كافٍ، فيما أبلغت 80.7% من المنشآت عن ارتفاع تكاليف السلع، مما زاد من الأعباء المالية.
- 44.5% من المنشآت أبلغت عن مشاكل في وصول العمال إلى أماكن عملهم نتيجة الإغلاقات والحواجز.
- 81% من المنشآت تأثرت بعدم قدرة فلسطيني الداخل على الوصول إلى المحافظات للتسوق.
- 15.1% من المنشآت تعرضت لاعتداءات المستوطنين، مما زاد من تعقيد الوضع الأمني والاقتصادي.

2-3-9-2 آثار الانتهاكات الاسرائيلية على المشاريع التي تملكها وتديرها نساء في الضفة الغربية؛

أدت الاعتداءات الإسرائيلية في الضفة الغربية إلى تراجع حاد في أداء المشاريع التي تملكها وتديرها نساء واغلاق 30.6% منها بين جزئي وكلي بسبب تراجع الطلب على منتجاتها. وتعاني المشاريع التي تملكها

وتديرها نساء أيضاً من عدم القدرة على توصيل المنتجات خارج المحافظات بسبب الاغلاقات والحواجز وتقييد حرية التنقل واعتداءات المستوطنين. وكذلك تعاني من صعوبة الوصول إلى المواد الخام التي تستخدم في انتاج المنتجات الحرفية والغذائية، وتتضاعف المعاناة بالنسبة للمشاريع الموجودة في مناطق قريبة من المستوطنات بسبب تعرضها للاقتحامات المتكررة.

وكان القطاع الصناعي كان الأكثر تأثرًا، حيث أظهرت 86.5% من المنشآت الصناعية تراجعًا في طاقتها الإنتاجية بمعدل 44%. وكانت محافظات جنين وقلقيلية وطولكرم الأكثر تضررًا بسبب الاجتياحات وتراجع الطلب نتيجة انخفاض دخول المواطنين ومنع فلسطيني الداخل من التسوق في هذه المناطق.

فيما تأثر القطاع الخدمي أيضاً بشكل ملحوظ، حيث تراجع عدد العاملين في 52.3% من المنشآت الخدمية. كما تراجع عدد أيام العمل الشهرية في 52.2% من هذه المنشآت. وكانت الأنشطة الخدمية الأكثر تضررًا هي: الفنادق، المطاعم، تأجير المركبات، وكالات السفر والسياحة، النقل والمواصلات، وصيانة المركبات.

وتشير نفس الدراسة إلى تراجع عدد العاملين في 77.4% من المنشآت التي تديرها أو تملكها نساء، كما ان 95.2% من هذه المنشآت تراجعت مبيعاتها وايراداتها، وبلغت نسبة التراجع في إيراداتها ومبيعاتها بمعدل 53.5%، وهناك 36% من المنشآت التي تملكها أو تديرها نساء حدث تراجع في طاقتها الإنتاجية الاعتيادية بنسبة تصل إلى 47.7%، كما تراجعت عدد أيام العمل الشهرية لدى 62% من تلك المنشآت وتراجعت عدد ساعات العمل اليومية لدى نحو 51.2% من المنشآت أيضاً (. تقرير وزارة الاقتصاد الوطني 2024-).

خمس المشاريع التي تعمل في القطاع غير المنظم هي مشاريع مملوكة للإناث (23 ألف مشروع في الضفة الغربية وقطاع غزة)، تشغل حوالي 25 ألف امرأة، وأكثر من 90% من الإناث العاملات في المشاريع الأسرية يعملن بدون أجر وتفتقد النساء فيها للحماية والأمن الوظيفي التي يكفلها قانون العمل، وأكثر تأثرا بالصدمات. (*ملامح القطاع غير المنظم في فلسطين- الاحصاء الفلسطيني -2022*.

2-3-10 واقع النساء في المناطق الريفية في الضفة الغربية؛

تشكل النساء في المناطق الريفية حوالي 49% من سكان الضفة الغربية، ويعشن في 774قرية موزعة في الضفة الغربية، إذ لا توجد تجمعات ريفية في قطاع غزة. بالرغم من هذا التواجد الكبير، إلا أن معدل مشاركة النساء في سوق العمل في المناطق الريفية لا يتجاوز 9.5% وفقاً لإحصاءات القوى العاملة لعام 2022. ويعمل 59.6%من النساء العاملات في الريف في قطاع الخدمات، و14.6% في قطاع الزراعة، بينما تعمل منهن في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، و10% في قطاع الصناعة التحويلية. فيما بلغ معدل البطالة بين النساء في تلك المناطق 22.3% للعام 2022[11]

من حيث الحيازة الزراعية، كشفت بيانات التعداد الزراعي لعام 2021 أن نسبة النساء اللواتي يمتلكن الأراضي الزراعية لا تتجاوز 7.7%، مما يعكس هيمنة الرجال على الملكية الزراعية. وتؤكد دراسة نفذتها جمعية المرأة العاملة في عام 2020 أن 76.3%من الأراضي الزراعية مملوكة للرجال، بينما تمتلك النساء فقط 15% من الأراضي، وهي ملكية مشتركة بين الجنسين. بالإضافة إلى ذلك، لا تمتلك النساء سوى 5% من المعدات غير الآلية، بينما تسيطر الرجال على 93.2% من المعدات الآلية. وتعد النساء أقل حظًا في تسجيل الأراضي بأسمائهن، حيث أفادت 5% فقط من النساء أنهن قمن بتسجيل الأراضي بأسمائهن، مقابل 94.5% سجلت باسم الذكور. كما أن 10.5% فقط من النساء يمتلكن الماشية أو الدواجن بشكل حصري[12].

تواجه النساء الريفيات في الضفة الغربية العديد من التحديات المتعلقة بامتلاك الأراضي والممتلكات غير المنقولة. تتمثل أبرز التحديات في الثقافة المجتمعية، حيث تعاني النساء من ضغوط اجتماعية وعائلية تثنيهن عن المطالبة بميراثهن أو امتلاك الأراضي، وتخشى العديد من النساء الريفيات المطالبة بحقوقهن خوفًا من الانفصال عن أسرهن أو التعرض للعنف، بما في ذلك التهديدات المتعلقة بنزاعات الميراث. علاوة على ذلك، لا تدرك العديد من النساء حقوقهن القانونية المتعلقة بالميراث، مما يجعلهن أكثر عرضة للتحايل من قبل بقية الورثة من خلال أساليب مثل "التخارج"

[11] المصدر: تقرير احصاءات المرأة والرجل (2023) – عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

[12] المصدر: دراسة بعنوان "ملكية النساء الريفيات للأراضي والموارد الانتاجية" (2020): جمعية المرأة العاملة

إلى جانب التحديات الاجتماعية، تواجه النساء عقبات إجرائية تعيق وصولهن إلى حقوقهن. على سبيل المثال، لا يتضمن قانون سلطة تسوية الأراضي والمياه أحكامًا صريحة تعزز حقوق المرأة في ملكية الأراضي. كما أن الإجراءات القضائية المطولة والتكاليف المرتفعة المترتبة على الخدمات القانونية تشكل عائقا كبيرا أمام النساء اللواتي يتطلعن إلى الحصول على حصصهن من الميراث.

اضافة إلى ذلك فان الاحتلال الإسرائيلي الاستعمارية تشكل جزءًا من الصعوبات التي تواجهها النساء الريفيات في السيطرة على الأرض والموارد. حيث يسهم الاحتلال في اضعاف وتقييد قدرة النساء على الاستفادة من مواردهن الزراعية، مما فاقم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها النساء في المناطق الريفية وذلك من خلال قيامه بالعديد من الممارسات والانتهاكات والتي منها:

أولا: مصادرة الأراضي وتأثيرها على الزراعة

تسهم سياسة مصادرة الأراضي في إضعاف قاعدة الزراعة الفلسطينية. فقد سيطر الاحتلال على 42% من الأراضي الزراعية لبناء المستوطنات والجدار العازل، واستولى على 68% من أراضي (ج)، التي تضم معظم الموارد الطبيعية في الضفة. هذه السيطرة تؤدي إلى تراجع المساحات المزروعة وتقلص الفرص المتاحة للنساء العاملات في الزراعة، اللاتي يعتمد معظمهن على هذه الأراضي كمصدر رئيسي للدخل. بعد السابع من أكتوبر، زادت وتيرة المصادرة، مما جعل من الصعب على المزارعات الوصول إلى أراضيهن وممارسة أنشطتهن الزراعية.

ثانيًا: السيطرة على المياه وأثرها على الإنتاج الزراعي

تستحوذ إسرائيل على 85% من مياه الضفة الغربية، مما يؤثر سلبًا على النساء العاملات في القطاع الزراعي. مع تراجع كمية المياه المخصصة للزراعة إلى 70 لترًا للفرد، بينما في المستوطنات تصل إلى 300 لتر، يواجه المزارعون، وخاصة النساء، تحديات كبيرة في زراعة المحاصيل. يؤثر هذا النقص في المياه على جودة الإنتاج الزراعي وكمية المحاصيل، مما يزيد من الضغوط الاقتصادية على النساء اللواتي يتحملن مسؤولية توفير الغذاء لأسرهن.

ثالثا: اقتلاع الأشجار والاعتداءات المتوايدة

تشير الإحصائيات إلى أن الاحتلال اقتلع 2.5 مليون شجرة منذ عام 2000، من بينها أكثر من 8,000 شجرة زيتون، وهي رمز للهوية الفلسطينية. بعد السابع من أكتوبر، ازدادت الاعتداءات، حيث تم حرق 9,600 شجرة وهدم 241 مصدر مياه زراعية. هذا التصعيد له تأثيرات مدمرة على النساء المزارعات، حيث يحرمن من محاصيلهن ومصادر دخلهن، مما يفاقم من وضعهن الاجتماعي والاقتصادي.

رابعا: الحواجز والبوابات العسكرية وجدار الفصل العنصري

تعد الحواجز والبوابات العسكرية وجدار الفصل العنصري من أبرز العوائق التي تواجه النساء في قطاع الزراعة. إذ تزداد عدد الحواجز على 872 حاجزًا، مما يعوق حركة العمال ويصعب على النساء الوصول إلى أراضيهن. بفرض تصاريح خاصة للدخول، والتي تراجعت بنسبة 77% بين 2014 و2021، تتعرض النساء لمزيد من التحديات في عملية التسويق والحصول على المواد الخام اللازمة للزراعة. وقد أدت هذه القيود إلى تراجع الإنتاج الزراعي بنسبة 60%، مما يؤثر سلبًا على الأمن الغذائي للعائلات ويزيد من الضغوط النفسية والاقتصادية على النسا وفقا لمنظمة الاغذية العالمية.

خامسا: سياسة التهجير العرقي والاعتداءات على المزارعين والمزارعات

ازدادت وتيرة هذه السياسات وتصاعدت حدتها بعد السابع من اكتوبر 2023، وكانت منطقة الاغوار من اكثر المناطق تعرضا لهذه الهجمات، تشكل منطقة الاغوار حوالي 50% من المساحات المزروعة في الضفة الغربية ويعتمد عليها نحو 100 الف فلسطيني بشكل مباشر كمصدر رئيسي للدخل (الأونكتاد، 2023) وفي حالة استمر التوسع الاستيطاني هناك فانه من المتوقع ان يخسر الفلسطينيون 60% من ناتجهم الزراعي السنوي مما ينذر بانهيار الاقتصاد وارتفاع معدلات الفقر والبطالة بشكل اكبر مما هو عليه الحال وستكون النساء من اكثر الفئات تضررا كونها الاكثر هشاشة وتحلا لهذه الصدمات لمحدودية مصادر الدخل وارتفاع معدلات الفقر بينهم بشكل اكبر و تدني نسبة الملكية بينهم ومحدودية وصولهن للموارد الطبيعية.

ووفقا لتقارير حقوقية تم تهجير أكثر من 30 تجمعاً فلسطينياً بين تشرين الأول وكانون الأول 2023، ما أدى إلى نزوح مئات العائلات (مؤسسة الحق، 2023؛ تقرير الأمم المتحدة، 2023). ولا تهدف هذه الهجمات إلى تقويض الزراعة والرعي فحسب، بل تسعى أيضاً إلى إفراغ الأغوار من سكانها الفلسطينيين وتحويلها إلى منطقة استيطانية خالصة. بالنسبة إلى الفلسطينيين، حيث تم الاستيلاء على 60% من

الاراضي الزراعية في الاغوار منذ بداية عام 2023، إمّا عن طريق المصادرة المباشرة، وإمّا من خلال إغلاق الأراضي بحجج أمنية واهية، وبالتالي منع أو تضييق الوصول إلى هذه الأرضي، وإمّا من خلال زيادة الخطر على الوصول إلى هذه الأراضي بفعل إرهاب المستوطنين.

الأغوار ليست مجرد أراضٍ زراعية، وإنما هي خط الدفاع الأول عن السيادة الوطنية والاقتصاد الفلسطيني، والسيطرة عليها تعني التحكم في 40% من الموارد المائية في الضفة الغربية (الأونكتاد، 2023)، وفقدان الأغوار يعني فقدان مصدر رئيسي للمياه والزراعة، ما يهدد الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني، ويجعل المنطقة محوراً أساسياً في الصراع السياسي المستمر. وينعكس أيضاً على عمل النساء في تلك المناطق ويؤدي إلى إفقادهن مصدر دخلهن الرئيسي من العمل في قطاع الزراعة.

جعلت السياسات الاسرائيلية في الأغوار 70% من المزارعين والمزارعات في الأغوار غير قادرين على الوصول الى أراضيهم خلال موسم الحصاد، كما ادت أيضاً القيود المفروضة على الحصول على المياه للري الى تراجع الانتاجية الزراعية في تلك المنطقة بنسبة 50% خلال النصف الاخير من عام 2023.

2-3-11 التحديات التي تواجه النساء العاملات بالزراعة في قطاع غزة؛

قبل السابع من اكتوبر 2023 كان يسهم قطاع غزة بنحو ثلث الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني، وكان يسهم قطاع الزراعة بنحو 11% من الناتج المحلي الاجمالي. كما انه كان هذا القطاع يسهم في توفير 44% من حاجات السكان من المنتجات الزراعية، وقد شكلت نسبة الصادرات الزراعية 55% من مجمل الصادرات في العام 2022 (التعداد الزراعي -2021). الا ان العدوان الاسرائيلي المستمر على قطاع غزة ادى إلى تدمير نحو 75% هذا القطاع، مما فاقم من أزمة الغذاء وقضى على المشاريع الزراعية التي كانت تديرها وتملكها النساء.

أظهر تقرير صادر عن مكتب منظمة الاغذية والزراعة الاقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا الصادر بتاريخ 3 اكتوبر 2024 وبناء على بيانات الاقمار الصناعية لغاية الأول من سبتمبر 2024 فقد اشارت إلى:

- تضرر 67.6 % من الأراضي الزراعية في غزة – أي ما يعادل 10,183 هكتاراً ، مقارنة بـ 57.3 في المائة (8,660 هكتاراً) في مايو/أيار و42.6 في المائة (6694 هكتاراً) في فبراير/شباط 2024. وبشكل أكثر تحديداً، تضرر 71.2 في المائة من البساتين والأشجار، و67.1 في المائة من المحاصيل الحقلية، و58.5 في المائة من الخضروات.
- توجد في خان يونس أكبر مساحة من الأراضي الزراعية المتضررة (2,589 هكتاراً أو 61.5 في المائة)، في حين سجلت محافظة شمال غزة أعلى نسبة من الأضرار بحسب المحافظة (78.2 في المائة).
- أشارت صور الأقمار الصناعية إلى أن آثار المركبات الثقيلة، والهدم، والقصف، وغيرها من التأثيرات الناجمة عن النزاع قد ألحقت أضراراً كبيرة بالبنية التحتية الزراعية في غزة، حيث تضرر إجمالي 1,188 بئراً زراعية (52.5 في المائة) و577.9 هكتاراً من الدفيئات (44.3 في المائة).
- تعرّض ميناء مدينة غزة لأضرار بالغة، حيث دُمرت معظم قوارب الصيد.
- نفق ما يقرب من 95 في المائة (حوالي 15000 رأس) من الماشية، وذُبحت جميع العجول تقريباً.
- تم الإبلاغ عن خسائر فادحة في قطاع الدواجن، حيث لم يبقَ حياً سوى 1 في المائة (حوالي 34,000 رأس) منها. كما توقف إنتاج الدواجن التجاري إلى حد كبير، حيث اقتصرت معظم العمليات الآن على الإنتاج الأسري للاستهلاك الذاتي .

ان هذه المعطيات تعكس الواقع الصعب الذي تعيشه النساء وأسرهن كعاملات في قطاع الزراعة وكمستهلكات للمنتجات الزراعية، ويهدد بتفاقم خطر المجاعة في قطاع غزة وخاصة في مناطق شمال غزة.

2-3-12 المرأة الفلسطينية والشمول المالي

يعتبر مؤشر الشمول المالي أداة حيوية لقياس مدى اندماج النساء في النظام المالي الرسمي انها تشكل انعكاسا لمشاركة النساء في الحياة الاقتصادية أيضاً، نورد فيما يلي أبرز تلك المؤشرات بالاعتماد على تقرير الشمول المالي (2023):

- مستوى الدخل: 71.9% من النساء ليس لديهن دخل شخصي مقارنة ب 16.6% للرجال.
- الادخار: 16.1% من الاناث لديهن ميلا للادخار مقابل 22.2% للرجال.
- الحيازة الزراعية: 7.7% من النساء لديهن حيازة زراعية مقابل 92.3% من الرجال
- ملكية الحساب البنكي: اعتبارًا من سبتمبر 2022، كانت النساء يمتلكن 31.8% فقط من الحسابات المصرفية الشخصية في فلسطين، مقابل 68.2% للرجال وذلك وفقا لبيانات سلطة النقد الفلسطينية.
- بلغت نسبة مشاركة المرأة في سوق رأس المال الفلسطيني 43.2% .
- مؤسسات التمويل الأصغر: يبلغ عدد المقترضين الذكور ضعف عدد المقترضين الإناث، ومتوسط مبلغ القرض للذكور (4,673 دولارًا) أعلى بكثير من الإناث (3,440 دولارًا)، شهدت الممارسات التاريخية حصول الرجال على قروض التمويل الأصغر من خلال أفراد الأسرة من الإناث، مما يترك هؤلاء النساء في كثير من الأحيان عرضة للاستغلال والملاحقة القانونية عندما يتخلف الذكور عن السداد.

2-3-13 المرأة الفلسطينية وتكنولوجيا المعلومات؛

رغم ان النسبة الاكبر من النساء الفلسطينيات حققن مستويات عالية في التعليم، ورغم ما نشهده من تطور متسارع في مجال الرقمنة، الا ان هناك فجوة رقمية واضحة تؤثر على امكانية وصول النساء إلى التكنولوجيا وموارد المعلومات وبالتالي تعيق وصولها إلى الفرص الاقتصادية، وتحد من قدرتها على الانخراط في الكثير من الوظائف التي تعتمد على التكنولوجيا. ونورد فيما يلي ابرز المؤشرات التي تعكس هذه الفجوة بالاعتماد على البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (تقرير المرأة والرجل-2023)؛

- امتلاك الهواتف الذكية: بلغت النساء اللواتي يمتلكن هواتف ذكية تبلغ 72.2%، بينما يمتلك 74.3% من الرجال هواتف ذكية.
- الوصول للإنترنت: النساء أقل تمتعا في الوصول إلى الانترنت المنزلي (45.5% مقابل 60.2% للرجال).
- استخدام الخدمات المصرفية من خلال الهاتف المحمول: بلغت هذه النسبة 5.8% مقابل 16.7% بين الرجال.

- الخريجات من تخصص تكنولوجيا المعلومات: بلغت نسبة لخريجات من هذا تخصص تكنولوجيا المعلومات للعام 2021/2020 نحو 50.6%.

:

2-4 الانجازات على مستوى التشريعات والسياسات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية للنساء

على الرغم من التحديات التي واجهت وزارة المرأة والمؤسسات الوطنية الشريكة الا أنه تحققت بعض الانجازات على مستوى التشريعات التي تم إقرارها أو التي تم تقديمها كمشاريع قوانين في طريقها إلى الاقرار والتي تهدف إلى تمكين النساء اقتصاديا وتعزيز وصولهن إلى الموارد، والتشجيع على تحولهن من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

2-4-1 تعزيز وانفاذ القوانين التي تحظر التمييز ضد النساء في مكان العمل؛

- قرار مجلس الوزراء رقم (4) لسنة 2021م: لرفع الحد الادنى للاجور من 1450 شيكل إلى 1880 شيكل.
- لتشجيع النساء الأمهات على الانخراط في سوق العمل على قدم المساواة مع الرجل وضمان استمرارية وجودها فيه، ومنع انقطاعها عنه لما تفرضه متطلبات الأُمومة فقد تم تعديل قانون الخدمة المدنية بموجب القرار بقانون رقم (24) لسنة 2022 فعدلت الفقرة (6) من المادة (79) حيث نصت على اجازة الابوة، وعدلت المادة (88): تمنح الموظفة الحامل إجازة براتب كامل لمدة (90) يوما متصلة قبل الوضع وبعده ويمنح الموظف إجازة براتب كامل لمدة ثلاثة أيام متصلة لمرافقة زوجته عند الوضع لا تخصم من اجازته السنوية، وللموظفة المرضعة الحق في الانصراف من العمل قبل موعد انتهاءه بساعة واحدة ولمدة سنة من تاريخ مولد الطفل، ولها الحق في إجازة دون راتب لمدة عام لرعايته.
- إعادة الاعتبار للأدوار الإنجابية غير مدفوعة الاجر عن طريق دفع مستحقات أحكام اجرة الحضانة للحاضنات من الأمهات والجدات بمبلغ 2 مليون شيكل خلال الخمس سنوات القادمة.
- تم تشكيل لجنة وطنية لتعزيز انصاف الأُجور وضمان الاجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة في عام 2022، برئاسة وزارة شؤون المرأة وعضوية وزارة العمل والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومقرر اللجنة الوطنية لتشغيل النساء وممثلين عن العمال، وأصحاب العمل، والمجلس الأعلى للأشخاص ذوي الإعاقة، وأكاديميين. بهدف دراسة وتحليل الادبيات

ذات العلاقة وتطوير السياسات والتنسيق لتنفيذ حملات توعية حول قضايا الانصاف بالأُجور، واعداد الأبحاث ومتابعة المؤشرات الدولية ذات العلاقة.

- تم منح المرأة العاملة حقوقا متساوية مع الرجل وتمتعها بامتيازات متكافئة بما فيها توريث راتبها التقاعدي لمورثيها اسوة بالرجل، تم اجراء تعديل على قانون التقاعد رقم (7) لسنة 2005 بموجب القرار بقانون رقم (48) لسنة 2022 بحيث كانت بعض التعديلات لصالح المرأة.

- في سياق المراجعات لقانون العمل رقم (7) لسنة 2000 المادة رقم (3) كان من التوصيات اشمال افراد الاسرة (الزوجة، الام، الام، الأولاد، والبنات) في قانون العمل حيث ان المادة رقم (3) كانت قد استثنتهم من الاستفادة من الحقوق اتي كفلها قانون العمل، اما هذه التوصية فهي تهدف إلى ضمان هذه الفئة من العاملات في المشاريع الاسرية بما فيهن العاملات في المشاريع الزراعية والعاملات في المنازل من الحصول على الحقوق التي يحصل عليها العامل مثل الاجر، تحديد عدد ساعات العمل اليومي، الاجازات، مكافئة نهاية الخدمة ، وحمايتهم من الاستغلال.

  - **وبهدف اتخاذ تدابير لمنع التحرش الجنسي، بما في ذلك في مكان العمل:** تم اجراء مراجعة لقانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000 من قبل وزارة العمل وأطراف الانتاج الثلاث لتضمين الاتفاقية الدولية لحظر العنف والتحرش في عالم العمل واعتماد تعريف منظمة العمل الدولية لمفهوم التمييز وفرض عقوبات على ممارسته.

2-4-2 تشجيع المشاريع التي تملكها وتديرها نساء الريادية وتشجيع تحولها على الانتقال من العمل غير الرسمي إلى العمل الرسمي؛

لتشجيع المشاريع التي تملكها وتديرها نساء للانتقال من العمل غير الرسمي إلى العمل الرسمي بما في ذلك التدابير القانونية والسياساتية التي تعود على المرأة بالنفع في التوظيف غير الرسمي فقد اتخاذ التدابير التالية:

- تم العمل على تضمين احكام تنص على اعفاء النساء من دفع ضريبة القيمة المضافة عن المشاريع التي لا تتجاوز حجم مبيعاتها السنوية (20) ألف دينار بدلا من 12 ألف دينار **ضمن مشروع قرار بقانون ضريبة القيمة المضافة**، باستثناء أصحاب المهن الحرة والتدرج بنسبة فرض هذه الضريبة على المبلغ والخدمات تبعا لضروريتها أو كماليتها واعفاء المؤسسات غير الهادفة للربح وكافة أنشطتها من دفع هذه الضريبة. وتم تنفيذ حملات توعية للسيدات صاحبات المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر حول هذه التعديلات وكيفية الاستفادة منها.

- **ولتشجيع النساء على تسجيل مشاريعهن بشكل رسمي في السجل التجاري**، تم تخفيض رسوم التسجيل للإناث من 10 دنانير إلى ما بين 4-2 دينار حسب درجة المنشاة. وبلغت نسبة تسجيل النساء في السجل التجاري 24.2% عام 2022 ، اضافة إلى إمكانية تسجيل العلامات التجارية الجماعية للجمعيات التعاونية والخيرية بحيث يكون هناك علامة تجارية واحدة باسم الجمعية التعاونية وتحمي جميع منتجات الأعضاء في هذه الجمعية.
- تم اصدار قرار بقانون الشركات رقم (42) لسنة 2021، والذي يتضمن احكاما من شانها زيادة النشاط الاقتصادي، حيث تم **إضافة الشركة ذات المسؤولية المحدودة، وإزالة متطلبات الحد الأدنى لراس المال للشركات باستثناء الشركات المساهمة العامة**، واتاح تأسيس الشركات من قبل شخص واحد لبعض أنواع الشركات، وسمح للشركات بممارسة نشاطها من المنزل، وإمكانية تسجيل الشركة من خلال محامي أو كاتب العدل.
- تم إطلاق قانون التجارة الالكترونية لضبط الاقتصاد الرقمي وتعزيز فرص ريادة الاعمال وخفض معدلات البطالة وحماية حقوق المستهلكين والتجار وحقوق الدولة من رسوم وضرائب.
- تم إعادة تعريف وتصنيف المنشآت الاقتصادية وتشمل فئات وهي متناهية الصغر (صغيرة جدا، صغيرة، متوسطة ،وكبيرة) بموجب قرار مجلس الوزراء في حزيران 2021، ويساهم هذا التصنيف بتوفير الدعم في مجالات التسجيل والتأهيل والتدريب والتسويق والتمويل وقد اعتمد التصنيف على مؤشر عدد العاملين ودوران راس المال.
- تم اصدار قرار بقانون رقم 23 لسنة 2021 بتعديل قرار بقانون رقم 20 لسنة 2017 بشأن الجمعيات التعاونية وانشاء هيئة التعاون وتنظيم التعاونيات.
- قامت وزارة الاقتصاد الوطني **إطلاق نظام تسجيل الشركات الالكتروني الموحد "بوابة الاعمال"** مما سهل على المستثمرين وخاصة النساء اجراءات تسجيل الشركات، وتتيح كذلك الوصول السريع إلى المعلومات
- في ابريل 2024 قامت سلطة النقد بالعمل على منح المشاريع التي تملكها وتديرها نساء متناهية الصغر قروض بفوائد صفرية.
- قامت وزارة الاقتصاد الوطني بتطوير قانون المعاملات الالكترونية وقانون التجارة الإلكترونية وقانون الإفلاس.
- رفع الوعي صاحبات المشاريع حول الخدمات المصرفية والشمول المالي واهمية تسجيل الشركات والانتساب للغرف التجارية والصناعية والجمعيات والاتحادات.
- تم اعداد دليل استرشادي حول تنظيم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وتوثيقهم.

- لتشجيع المرأة الفلسطينية على ريادة الاعمال وتمكينهن اقتصاديا، أطلقت وزارة شؤون المرأة الموقع الإلكتروني لـ(مبادرة تمكين النساء) كنافذة لاستقطاب مبادرات النساء الفردية والجماعية في مختلف محافظات الوطن الشمالية والجنوبية بتنفيذ من وزارة المرأة وتمويل الشركاء الدوليين، بقيمة 5000 يورو بالمعدل على ان تكون المشاريع متعلقة في دمج التكنولوجيا في اعمالهن الإنتاجية والخدمية.
- أطلقت وزارة شؤون المرأة جائزة فلسطين للتميز والابداع تمنح للنساء المتميزات في مختلف المجالات.
- **وتسهيل وصول النساء إلى الموارد المالية وتعزيز فرصهن في الأنشطة المدرة للدخل والأعمال الحرة** اصدر رئيس سلطة النقد رقم (5) لسنة 2023 بشأن ضوابط السوق وحماية العملاء استنادا لأحكام القرار بقانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن المصارف لاسيما المواد (2، 40، 43، 72) ونصت المادة رقم 11 البند (7،6) منه يجب على المصرف بذل العناية الواجبة وافهام طرفي العلاقة الزوجية بتداعيات كفالة الزوج أو الزوجة في حال الانفصال. ويحظر على المصرف قبول كفالة الزوج أو الزوجة في قروض الرهن العقاري أو قروض الإسكان الا في حال تسجيل العقار أو الأصول موضع الرهن باسم الزوجين مناصفةً.

2-4-3 تعزيز حقوق المرأة الريفية؛

- تم العمل على تشكل لجنة ثنائية ما بين المؤسسات فعلي سبيل المثال عقدت لجنة مشتركة ما بين وزارتي الزراعة والسياحة لمناقشة السياسات والقوانين الداخلية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية للمرأة وأفضل الممارسات والتعاون المجتمع مع النساء في المناطق الريفية، فقد تم اعداد ندوة بعنوان " دعم وتعزيز حقوق المرأة الريفية الاقتصادية بالشراكة مع وزارة الزراعة.
- إصدار تعميم لسنة 2023 صادر عن قبل رئيس سلطة الأراضي يقضي بمساواة شهادة المرأة بشهادة الرجل في المعاملات العقارية.
- تم تنفيذ اعمال التسوية على الأراضي غير المسجلة على اسم مستحقيها خاصة في المناطق الريفية مما ساهم في زياد ملكية النساء للأراضي.
- تم إصدار القرار بقانون رقم 6 لسنة 2023 الخاص بتقسيم الحقوق الإرثية. وجرم هذا القرار أي فعل من شأنه أن يؤدي إلى تغيير نتيجة الحكم أو أن يؤثر في سير العدالة في القضايا المتعلقة بتقسيم الحقوق الإرثية، أو عطل تقسيم الحقوق أو تنفيذ الاحكام والقرارات القضائية الصادرة فيها. واجاز للمحكمة بتوفير المساعدة القانونية على نفقتها وأتاح للمدعيين الطلب بتأجيل دفع الرسوم لحين البت بالدعوى. ويجري

العمل على إعداد نظام تفصيلي لتنفيذ احكام هذا النظام وهو بصدد الاقرار. وهذا النظام عالج جميع القضايا المتصلة بوصول النساء إلى الاصول العقارية وقطع الاراضي.

- تم إطلاق جائزة التميز للمنتجات النسوية في قطاع الصناعات التراثية والتقليدية وقطاع الصناعات الغذائية واستهدفت هذه الجائزة المنتجات النسوية الريفية.
- تم تنفيذ العديد من المشاريع التي تهدف إلى تمكين النساء الريفيات اقتصاديا ومن هذه المشاريع مشروع تمكين الشابات الرياديات في القطاع الزراعي (نجاحها) بهدف الحد من العوائق التي تعترض مشاريعهن عبر تقديم المنح على شكل معدات ومواد خام واستهدف المشروع محافظات: نابلس، جنين ، طولكرم، طوباس، الاغوار، وقطاع غزة).

2-4-4 خلق فرص عمل وتوفير التدريب والتأهيل لتسهيل انخراط النساء في سوق العمل؛

- تطوير عمل الصندوق الفلسطيني للتشغيل بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (33) لسنة 2021 الذي يهدف إلى توفير فرص تشغيل مؤقتة أو دائمة وتوفير فرص تدريب على راس العمل مدفوعة الاجر من خلال المشاريع التي يقدمها الشركاء الدوليين أول ربط الباحثين عن عمل بالمشغلين، وذلك بإضافة عضوية وزارة المرأة واعداد دليل لسياسات النوع الاجتماعي في الصندوق.
- تم العمل على توقيع اتفاقيات شراكة مع 11 مؤسسة فلسطينية مستهدفة ضمن برنامج النسوية من اجل الحقوق الاقتصادية للمرأة والذي يوفر مساحة امنة للنساء والجمعيات المستهدفة لحشد الطاقات والجهود من اجل الضغط على صناع وصانعات القرار لتوفير بيئة مستجيبة للحقوق الاقتصادية للنساء الفلسطينيات.
- تم إصدار قرار بقانون من رئيس دولة فلسطين **لإنشاء "المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي"** التي تهدف لتمكين العائلات والافراد من الفئات الهشة من شباب ونساء وذوي إعاقة ونقلهم من حالة الفقر إلى حالة الاستقلال المادي التام.

2-4-5 تقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين

- قامت وزارة الاقتصاد الوطني بإطلاق منصة Esouq لدعم وترويج منتجات المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وخاصة التي تملكها وتديرها النساء.

- قامت سلطة النقد بإطلاق منصة منِشآتي من قبل سلطة النقد الفلسطينية والتي تهدف إلى تقديم خدمات الإرشاد والعدم الفني والإداري المتخصص وتسهيل الوصول إلى مصادر التمويل المتاحة لإسناد وتطوير المنشآت متناهية الصغر والصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وذلك لتطوير أعمالها من خلال تكاتف الجهود الوطنية وخلق شبكة واسعة من الشركاء في القطاعين العام والخاص المهتمين بتنمية هذه المنشآت.
- تطوير البوابة الالكترونية " البوابة الفلسطينية للتشغيل" لتسهيل تسجيل الباحثين عن عمل ومتابعتهم ورصد إنجازات التشغيل.
- طرح أو تعزيز برامج لزيادة مستوى المعرفة والمهارات الرقمية لدى النساء والفتيات: مشروع استخدام التكنولوجيا لاستثمار الإمكانيات لدى النساء والشباب (TECH UP) بهدف ادراجهم في مهن تكنولوجية لتسهيل حصولهم على فرص العمل ودعم نمو الشركات الناشئة.
- قامت وزارة المرأة بإطلاق مبادرة " اليوم الدولي للفتيات" في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحدث بشكل سنوي.
- قامت وزارة الاقتصاد الوطني **إطلاق نظام تسجيل الشركات الالكتروني الموحد " بوابة الاعمال"** مما سهل على المستثمرين وخاصة النساء اجراءات تسجيل الشركات، وتتيح كذلك الوصول السريع إلى المعلومات.
- إطلاق أجندة فلسطين الحكومية: (2030) وهي أجندة مستجيبة لتطلعات النساء ومشاركتهن الفعالة في القطاع الرقمي.

2-4-6 انخراط النساء من ذوات الاعاقة في سوق العمل

تم اتخاذ سياسات لتوظيف الافراد ذوي وذوات الاعاقة بالمؤسسات بما لا يقل عن 5% كما نص على ذلك قانون المعاقين رقم 4 لعام 1999 وقانون الخدمة المدنية، من خلال تخصيص إعلانات على موقع ديوان الموظفين العام لوظائف خاصة بذوي الإعاقة لضمان توظيفهم ضمن الكوتا المخصصة.

2-4-7 تشجيع التوجه نحو الوظائف والاعمال المهنية

- تم إصدار قرار بقانون رقم (4) لسنة 2021 م بشأن الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني.

- تم إصدار قرار من مجلس الوزراء بمنح حوافز للفتيات للالتحاق بالتعليم المهني الجامعي.

3.واقع المشاركة السياسية للنساء في فلسطين

تعرف المشاركة السياسية للمرأة بالاستناد إلى خصوصية الواقع الفلسطيني: أنها كافة الاشكال التي نص عليها الميثاق الوطني الفلسطيني، ووثيقة اعلان الاستقلال، والقانون الأساسي الفلسطيني والاتفاقيات الدولية كما تعرف على انها كافة الأعمال النضالية والمدنية للمرأة سواء من خلال مشاركتها في النقابات والاتحادات والمنظمات الجماهيرية و الشعبية، أو من خلال عضويتها في الهيئات القيادية والقاعدية في التنظيمات الفلسطينية، أو من خلال توليها المناصب الحكومية والإدارية، أو من خلال مشاركتها في الانتخابات على اختلاف مستوياتها انتخابا وترشيحا.[13]

تعتبر المرأة الفلسطينية جزءًا لا يتجزأ من نضال الشعب الفلسطيني منذ أواخر القرن التاسع عشر. فقد ساهمت في الحراك الاجتماعي والسياسي والنضالي ضد الاستعمار والاحتلال، وبرز دورها في كافة الميادين السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية. ورغم الدور الكبير الذي قامت به، لا تزال المرأة الفلسطينية تواجه تحديات كبيرة تعيق مشاركتها الفعالة في صنع القرار السياسي. يتضمن هذا المحور تحليلاً لواقع مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية ومواقع صنع القرار، والتحديات التي تواجهها في مختلف القطاعات.

3-1 واقع مشاركة المرأة في الحياة السياسية في فلسطين

3-1-1 مشاركة المرأة في الوظيفة العمومية بشقيها المدني والعسكري

تعكس الإحصائيات حول مشاركة المرأة الفلسطينية في المناصب السياسية فجوة واضحة بين الجنسين. ففي عام 2024، كانت النساء تشغلن 48% من وظائف القطاع المدني، ولكن عند النظر إلى المناصب الإدارية العليا (مدير عام فأعلى)، نجد أن نسبة النساء لا تتجاوز 14.2%مقارنة بـ 85.8% للرجال، هذا التفاوت الكبير يعكس استمرار هيمنة الرجال على المناصب القيادية وصنع القرار في المؤسسات الحكومية.

وعلى المستوى الوزاري، تشغل النساء أربعة مناصب وزارية فقط من أصل 28 وزارة في الحكومة التاسعة عشر، ما يمثل 14.3% من إجمالي الوزارات، هذه النسبة تشير إلى أن الحضور النسائي في الحكومة لا يزال محدودًا، رغم زيادة الوعي بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

[13] الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المشاركة السياسة للمرأة الفلسطينية

جدول (3): أعداد العاملين في القطاع المدني في فلسطين حسب المسمى الوظيفي والجنس , 2022

Job Title	Sex		الجنس	المسمى الوظيفي
	إناث Females	ذكور Males	كلا الجنسين Both Sexes	
Deputy Minister (A1)	5	50	**55**	وكيل وزارة (A1)
Undersecretary Assistant (A2)	7	61	**68**	وكيل مساعد (A2)
Director General (A3)	12	74	**86**	مدير عام (A3)
Director General (A4)	76	419	**495**	مدير عام (A4)
Director (Grade C to A)	1,713	4,101	**5,814**	مدير (الدرجة من C إلى A)
Employee (Grade 1 to 10 and D1 and D2)	41,745	42,523	**84,268**	موظف (الدرجة من 1 إلى 10 و D1 و D2)
Not Stated	15	70	**85**	غير محدد
Total	**43,573**	**47,298**	**90,871**	**المجموع**

* Data include only civil employees according to General Personnel Council until 22/02/2023.

* يشمل الموظفين المدنيين فقط حسب ديوان الموظفين العام حتى تاريخ 2023/02/22.

Source: General Personnel Council 2023. Employee Database. Ramallah- Palestine.

المصدر: **ديوان الموظفين العام، 2023**، قاعدة بيانات الموظفين. رام الله– فلسطين.

أما بالنسبة لمشاركة المرأة في السلك العسكري فتشير البيانات للعام 2022 إلى أن نسبة النساء العاملات في جهاز الشركة لا تتجاوز الـ 6% مقابل 94% للرجال، أما بالنسبة لجهاز القضاء –حيث يعد أحد أهم المجالات التي تعكس مدى تفعيل دور المرأة في الحياة العامة، ان النشاء تشغل .16.5% من المناصب القضائية في فلسطين، هذه النسبة مرتفعة نسبيًا في الضفة الغربية (23.2%)، إلا أنها تنخفض بشكل كبير في قطاع غزة، حيث تصل إلى 2.4% فقط، وفي القضاء الشرعي بلغت نسبة النساء القاضيات 10.6% وفي القضاء النظامي 23%. أما في النيابة العامة، فتشكل النساء 17.6% من أعضاء النيابة، مع وجود تفاوت كبير بين الضفة الغربية (23.1%) وقطاع غزة (7.1%) .

شكل 10: التوزيع النسبي للمرأة والرجل في الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية لسنوات مختارة

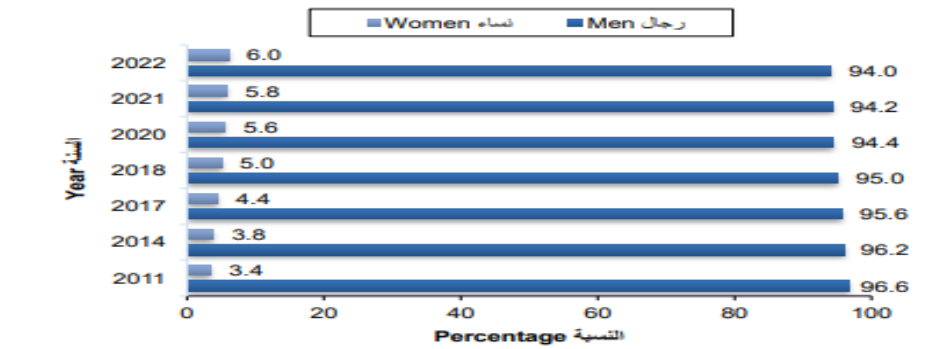

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2023. Database of Security and Justice Statistics, 2011-2022. Ramallah – Palestine.

المصدر: **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023**. قاعدة بيانات إحصاءات الأمن والعدالة، 2011–2022. رام الله – فلسطين.

المصدر: تقرير المرأة والرجل (2023)،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

3-1-2 المشاركة السياسية للمرأة في الهيئات المحلية

تلعب الهيئات المحلية دورًا مهمًا في عملية صنع القرار على المستوى المحلي، ومع ذلك، فإن تمثيل المرأة في هذه الهيئات لا يزال ضعيفًا. تشير البيانات إلى أن النساء يشكلن 20.8% من أعضاء الهيئات المحلية في الضفة الغربية و12.6% في قطاع غزة، ولكن فيما يتعلق بالمناصب القيادية في هذه الهيئات، فإن نسبة النساء اللواتي يشغلن منصب رئيس هيئة محلية لا تتعدى 1.1%، مع عدم وجود أي امرأة رئيسة هيئة في قطاع غزة.

شكل (11): التوزيع النسبي للمرأة والرجل كرؤساء في الهيئات المحلية حسب المنطقة، 2022

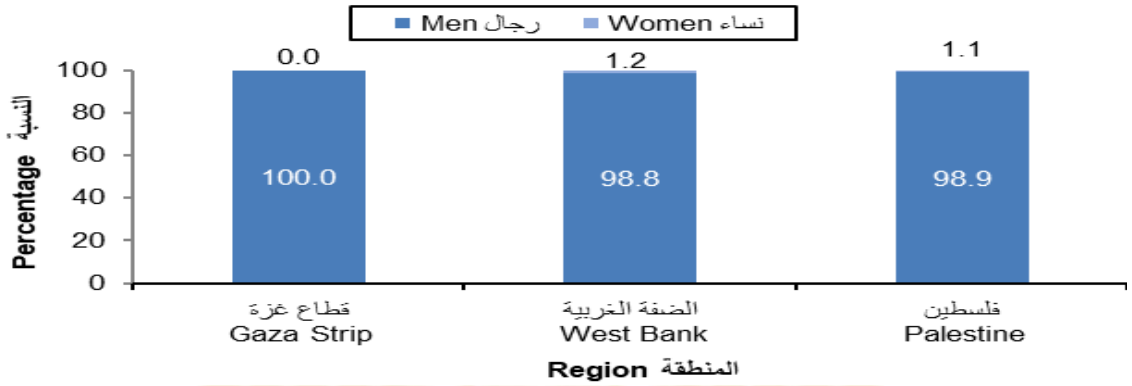

المصدر: تقرير المرأة والرجل (2023)،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

شكل (12): التوزيع النسبي للمرأة والرجل كأعضاء في الهيئات المحلية حسب المنطقة، 2022

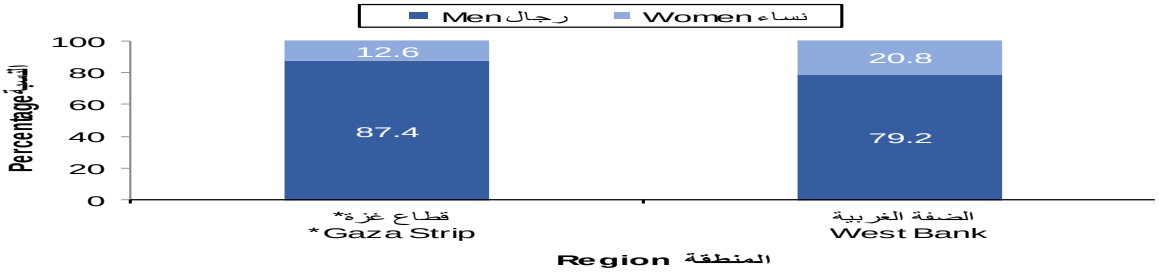

المصدر: تقرير المرأة والرجل (2023)،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

3-1-3 مشاركة المرأة في منظمة التحرير الفلسطينية والسلك الدبلوماسي؛

تمثل منظمة التحرير الفلسطينية مرجعية سياسية أساسية للفلسطينيين، ومع ذلك، لا تزال المرأة تعاني من نقص كبير في تمثيلها داخل مؤسسات المنظمة. تشكل النساء 23.1% من أعضاء المجلس المركزي، و17.4% من أعضاء المجلس الوطني، ولكن لا توجد أي امرأة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، هذا الغياب التام للمرأة عن واحدة من أهم مؤسسات صنع القرار الفلسطيني يعكس حجم التحديات التي تواجهها في الوصول إلى المناصب القيادية العليا، كما أن هناك امرأة واحدة تشغل منصب محافظ من أصل 16 محافظ. وحول مشاركة المرأة في السلك الدبلوماسي فلم تتجاوز نسبة النساء السفيرات الـ 10.8%، فيما شكلت النساء ما نسبته 30.6% من العاملين في البعثات الخارجية دبلوماسيين وإداريين.

شكل (13): التوزيع النسبي للمرأة والرجل كأعضاء في المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في فلسطين، 2022

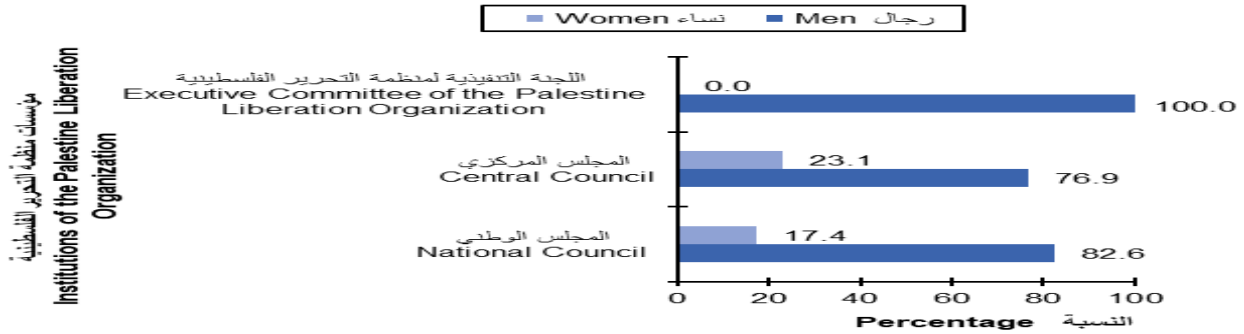

المصدر :تقرير المرأة والرجل (2023)،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

4-1-3 مشاركة المرأة في الغرف التجارية؛

تشير البيانات إلى وجود فجوة في مشاركة المرأة في قيادة المنظمات النقابية، والتي يمكن أن تنعكس بشكلها الواضح على مفهوم الشراكة الحقيقية في صناعة القرار المؤسسي والمجتمعي باعتبارها هياكل تلعب دورا محوريا في عملية البناء الديمقراطي في المجتمع كما يمكن قياس مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار، فلم تتجاوز نسبة تمثيل المرأة في ادارة مجلس الغرف التجارية والصناعية والزراعية الـ 2% عام 2022 وارتفعت إلى 2.9% عام 2023 . كما أنه لم تزد نسبة النساء اللواتي يتقلدن مناصب مديرات أو رئيسات مجلس ادارة الشركات المسجلة في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية عن 3.4% عام 2022، فيما أشارت بيانات 2023 إلى أن نسبة النساء العضوات في مجالس الشركات وصل إلى 15.3% .

3-1-5 مشاركة المرأة في مجالس إدارة الجامعات ومجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية وهيئة التدريس؛

في قطاع التعليم تبرز مكانة المرأة ودورها في هذا القطاع باعتباره قطاع يمثل الشريحة المثقفة، وأن افساح المجال امام المرأة وتأكيد حضورها وانخراطها في القطاعات التعليمية وخصوصا في المناصب الادارية والقيادية مما يعكس مدى قدرتها على صنع القرار والمساهمة في رسم السياسات التعليمية . ووفقا لإحصائيات وزارة التعليم العالي (2022/2021) فان نسبة النساء العاملات في الهيئة التدريسية في الجامعات والكليات الجامعية الفلسطينية شكلت نحو 25.7% من مجموع اعضاء الهيئة التدريسية.

فيما بلغت نسبة تمثيل المرأة في عضوية مجالس الإدارة أو مجالس الأمناء في بعض الجامعات والمؤسسات التعليمية الفلسطينية 10.7% مقابل 89.3% للرجال ، الحال نفسه ينطبق على كليات المجتمع المتوسطة؛ إذ تشير المعطيات إلى أن تمثيل المرأة في منصب رئيس الكلية بلغ 17.6% فقط، فيما يتربع الرجال على ما تبقى من رئاسة الكليات الجامعية المتوسطة في فلسطين.

كما يلاحظ وجود تفاوت واضح في تولي الفتيات منصب أعضاء مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية بنسبة 35.9% مقابل 64.1% للشباب الذكور، والفجوة تزداد في رئاسة مجالس الطلبة. حيث لم تتجاوز نسبة الاناث في رئاسة مجالس الطلبة 8.7% للعام 2023، الأمر الذي يحرمهن من ممارسة الدور الريادي في القطاع التعليمي وبالتالي الغياب عن صناعة القرار أو رسم السياسات التعليمية.

3-1-6 مشاركة المرأة في النقابات العمالية

تاريخياً تلعب النقابات دوراً مهماً في تمكين العمال والدفاع عن حقوقهم، وكانت المرأة جزءاً من هذا الحراك على مر العقود، اذ ان مشاركتها في النقابات العمالية يساعد على تعزيز دورها في الحياة السياسية والاجتماعية، ويتيح لها فرصة المشاركة الفعالة في صنع القرارات التي تخص حقوق العمال بشكل عام وحقوق النساء بشكل خاص. وذلك من خلال التأثير على التشريعات والسياسات التي تهدف إلى تحسين ظروف العمل، مثل المساواة في الأُجور، وإجازات الأمومة، وظروف العمل الآمنة، كما وتسهم المشاركة في النقابات في تعزيز وعي المرأة بحقوقها وفرصها للمشاركة السياسية والترشح للمناصب القيادية.

وحول مشاركة النساء الفلسطينيات في النقابات العمالية فان احصائيات 2023[14] عدم وجود أي تمثيل للنساء في قطاع غزة.

وتشير إحصائيات عام 2023 إلى أن مشاركة النساء الفلسطينيات في النقابات العمالية والمهنية ما زالت محدودة، على الرغم من وجود نسب مرتفعة لهن في بعض المهن. ففيما يتعلق بالنقابات العمالية، تشكل النساء 11.1% من المنتسبين، حيث تبلغ النسبة 22.6% في الضفة الغربية و4% في قطاع غزة.

وفيما يخص النقابات المهنية، هناك تفاوت كبير في نسبة تمثيل النساء في مجالس الإدارة مقارنة بعدد المنتسبات لعضوية تلك النقابات، ومن تلك النقابات:

- في نقابة أطباء الأسنان في الضفة الغربية، تشكل النساء 9.1% من أعضاء مجلس الإدارة، بينما تشكل طبيبات الأسنان 46.2% من مجموع أطباء الأسنان.
- بالنسبة للعاملات في مجال التمريض، فهن يشكلن 58.3% من العاملين مقارنة بـ41.7% من الذكور.
- في نقابة الصيادلة في الضفة الغربية، على الرغم من أن ثلثي المنتسبين للنقابة هن من الإناث، إلا أن تمثيلهن في مجلس الإدارة لا يتجاوز 14.3%.
- نسبة النساء اللواتي يعملن كطبيبات متخصصات في الطب البشري لا تتجاوز 22.2%، في حين يسيطر الرجال بالكامل على مجلس إدارة نقابة الأطباء البشريين في الضفة الغربية.
- تمثيل النساء في مجلس إدارة نقابة المهندسين في الضفة الغربية يبلغ 6.7% فقط، رغم أن نسبة المهندسات المسجلات كعضوات في النقابة وصلت إلى 41%.
- أما في نقابة الصحفيين الفلسطينيين، فبلغت نسبة النساء المسجلات 20.5%، 23.3% في الضفة الغربية و16.7% في قطاع غزة، مع وجود 25% تمثيل نسائي في رئاسة التحرير بالضفة الغربية وعدم وجود أي تمثيل في غزة.

[14] تقرير المرأة والرجل (2023)– الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

3-2 التحديات أمام مشاركة المرأة في السياسة ومواقع صنع القرار

تواجه المرأة الفلسطينية العديد من التحديات التي تعيق مشاركتها في الحياة السياسية ومواقع صنع القرار، وأهم تلك المعوقات ما يلي:

3-2-1 الاحتلال الإسرائيلي؛

يشكّل الاحتلال الاسرائيلي العائق الأول لتحقيق اي تقدم على مستوى إعمال الحقوق على الارض الفلسطينية، والذي يصب ويغذي شريان العوامل الاخرى التي تقف عائقا امام تمكين المرأة الفلسطينية في كافة المجالات وعلى مختلف الاصعدة. من سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية . وقد فرضت حرب الابادة الاسرائيلية على قطاع غزة والتصعيدات الاسرائيلية في الضفة الغربية والقدس واقعاً جديداً مؤلماً، واستحدثت أوضاعا صعبة طالت كافة مناحي الحياة دفعت فيها المرأة الفلسطينية اثمانا باهظة وسلبتها أبسط الحقوق الانسانية للبشر وهو الحق في الحياة والحق في الأمن والغذاء والصحة، في انتهاك صريح للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

تبرز المعيقات المرتبطة بالاحتلال الاسرائيلي نحو تحقيق تقدم فاعل في مشاركة المرأة في الحياة العامة وفي مواقع صنع القرار على مستويات عدة ، أثبتت خلالها سلطات الاحتلال توجهها لتعطيل العملية الديمقراطية في دولة فلسطين، والتي يمكن رصدها عبر العديد من الحوادث، منها:

- الاجراءات التعسفية التي تسعى من خلالها سلطات الاحتلال لمنع إجراء الانتخابات العامة في مدينة القدس، حارمه بذلك المقدسيين من ممارسة حقهم في الانتخابات العامة، بما يشمل حقهم في ممارسة الدعاية الانتخابية والترشح والتصويت، اضافة إلى قيامها بملاحقة واعتقال كل من يحاول ممارسة اي نشاط له علاقة بموضوع الانتخابات الفلسطينية.
- قيام سلطات الاحتلال بإصدار قرار بتصنيف ست منظمات مجتمع مدني فلسطينية كـ "منظمات إرهابية" في هجوم مباشر على حقوق الانسان بشكل عام وعلى حقوق المرأة على نحو خاص، وعلى حرية تكوين الجمعيات والرأي والتعبير وعلى الحق في المشاركة العامة.[15] من شأن هذا القرار ان يحظر عمل المدافعين عن حقوق الانسان، واعتقال العاملين في هذه المنظمات.

[15] والمنظمات الفلسطينية الست هي: الضمير؛ الحق؛ منظمة الدفاع عن الأطفال الدولية – فلسطين؛ اتحاد لجان العمل الزراعي؛ مركز بيسان للبحوث والتنمية؛ واتحاد لجان المرأة الفلسطينية.

- وفي سياق إمعان قوات الاحتلال بفرض الأمر الواقع كقوة قائمة بالاحتلال أصدرت قراراً يقضي بتمديد إغلاق 28 مؤسسة مقدسية، على رأسها بيت الشرق والغرفة التجارية الصناعية وجمعية الدراسات العربية والمجلس الاعلى للسياحة ونادي الاسير، في اخلال واضح للالتزامات التي قدمتها الحكومة الاسرائيلية لوزير الخارجية النرويجي "يوهان هولست" بعدم التعرض للمؤسسات الفلسطينية في القدس. بينما وصمت مؤسسات حقوقية أُخرى على أنها إرهابية.
- استهداف الصحافة بشكل مباشر بهدف حجب الحقيقة ومنع العالم من متابعة الوضع في الاراضي الفلسطينية، حيث أقدمت قوات الاحتلال على اقتحام وإغلاق مكتب قناة الجزيرة في مدنية رام الله وأصدرت ثلاث مرات أوامر عسكرية بإغلاق قناة الجزيرة لمدة 45 يوم. إضافة إلى قتل الصحفيين والصحفيات الذين بلغ عددهم منذ السابع من اكتوبر 2023 حوالي 177 ، 12 منهم من النساء. كما تم اعتقال 112 صحفيا منهم 6 من النساء.
- فرضت اسرائيل تدابير تعسفية للحد من مساحة عمل منظمات الامم المتحدة بما فيها الأونروا وذلك عبر اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية تهدف لإجلاء الأونروا من مقرها الرئيسي في القدس الشرقية ومنع عملها داخل "إسرائيل" في محاولة لإنهاء "وضع اللجوء" لملايين الفلسطينيين وحرمانهم من تلقي الخدمات الحيوية وحماية حقوق الإنسان.
- على اثر هذه الممارسات، تواجه المرأة الفلسطينية تحديات في الانخراط في الحياة السياسية ، فقد أدت اجراءات الاحتلال المتمثلة بتقويض حرية الرأي والتعبير والحق في الانخراط بالمشهد السياسي عبر ملاحقة الناشطات والسياسيات والاعتقالات وسحب تصاريح الإقامة منهن، اضافة إلى القتل المتعمد للصحفيات والذي اشتدت وتيرته بعد السابع من أُكتوبر 2023 إلى اعاقة انضمامهن إلى المشهد السياسي الذي أصبح الانخراط فيه بمثابة تحدي تحفّه المخاطر في ظل الاجراءات التعسفية بحقهن.

3-2-2 معيقات ترتبط بالثقافة المجتمعية والتشريعات السائدة ومعيقات مادية؛

تواجه المرأة الفلسطينية مجموعة من العوامل والتحديات المركبة في اثبات وجودها في مواقع صنع القرار ، لعل أبرزها:

- عدم الالتزام بتطبيق قرارات المجلس المركزي والوطني بتخصيص كوتا نسائية بنسبة 30%، وعدم الالتزام بتطبيق مدونة السلوك التي أطلقتها لجنة الانتخابات المركزية حول " مناهضة المساس بحقوق المرأة في الانتخابات"

- عدم اجراء تعديلات على قانون الانتخابات العامة، وقانون الهيئات المحلية ، بما يضمن تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، بما فيها رفع نسبة الكوتا إلى 30% .
- لا تقتصر التعديلات على قانون الانتخابات العامة برفع نسبة الكوتا النسائية المخصصة أو الالتزام بتطبيقها، انما يضاف إلى ذلك ما ورد في المادة (8) من نفس القانون باشتراط المتقدم والمرشح لتقديم الاستقالة من منصبه بحسب الامر الذي يعود بأثر سلبي على النساء في الوقت الذي قد تخسر فيه الانتخابات تخسر وظيفتها منصبها.
- الثقافة المجتمعية والقوالب النمطية التي تحصر المرأة بأدوارها النمطية والانجابية والرعائية ، وما يتمخض عنه من قلة وعي مجتمعي وغياب منظومة ثقافية متكاملة قائمة على فهم وممارسة شروط المواطنة.
- معيقات ذاتية تتمثل بضعف الوعي الذاتي بأهمية دور المرأة في الحياة السياسية والمجتمع.
- المسؤوليات الاسرية والعائلية التي تدفع فيها المرأة الفاتورة الاكبر وتحمل العبء الاثقل ، مع عدم اقتسام وتوزيع مسؤولية هذه الاعمال على نحو متساو بين الرجل والمرأة ، الامر الذي يجعلها مكبّلة ومنشغلة عن تطوير ذاتها وسعيها للانخراط بأدوار لها تأثير في مواقع صنع القرار.
- القدرة المادية المحدودة للنساء في فلسطين تُعد عائقاً رئيسياً أمام مشاركتهن في الحياة السياسية، حيث تفتقر العديد من النساء إلى الموارد المالية التي تتيح لهن خوض الحملات الانتخابية أو الانخراط في الأحزاب السياسية، حيث تتطلب هذه الأنشطة تكاليف مرتفعة مثل التمويل للدعاية، التنقل، والأنشطة المجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر هذه الصعوبات المادية على قدرتهم على الوصول إلى التعليم والتدريب السياسي، مما يقلل من فرصهن في الترشح والمشاركة الفاعلة. في ظل هذه التحديات الاقتصادية، تواجه النساء أيضاً قيوداً اجتماعية تتعلق بالأدوار التقليدية والتمييز، ما يعزز من تهميشهن في المجال السياسي

3-3 جهود المرأة في صون السلم الاهلي وتحقيق الوحدة الوطنية

‘طالما أثبتت المرأة الفلسطينية أنها شركةٌ فاعلةٌ ومؤثرةٌ شريكة في النضال ضد الاحتلال، كما انها أثبتت أيضاً أنها ركيزة أساسية في تعزيز الوحدة الوطنية وصون السلم الأهلي، وذلك من خلال مشاركتها الفاعلة في لجان المصالحة، ومؤسسات المجتمع المدني، والحملات الوطنية، سواء من خلال الوساطة بين الفصائل المتنازعة أو من خلال المساهمة في حل النزاعات بين افراد المجتمع. ومن من أبرز هذه الجهود، مشاركة المرأة الفلسطينية في لجان المصالحة الوطنية، والتي تهدف إلى إنهاء الانقسام السياسي الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني منذ عام 2007، حيث كانت النساء الفلسطينيات جزءًا من المبادرات

تسعى إلى ايجاد نقاط التقاء بين جميع الأطراف وقد ساهمن في فترة من الفترات بتهدئة التوترات وتقريب وجهات النظر بين الفصائل الفلسطينية. كما انه كثيراً ما كانت المرأة الفلسطينية حاضرة في الحملات الوطنية التي تدعو إلى إنهاء الانقسام السياسي وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال المشاركة الفاعلة في تلك الحملات والمسيرات السلمية التي كانت تقودها النساء للدعوة إلى الوحدة الوطنية في مواجهة التحدي الأكبر وهو الاحتلال الاسرائيلي.

وقد ساهمت النساء الفلسطينيات أيضاً في تعزيز السلم الأهلي من خلال الدور الذي تقوم به المؤسسات النسوية فيما تقدمه من برامج تدريبية وتوعوية تهدف من خلالها إلى نشر ثقافة التسامح وحل النزاعات بطرق سلمية. فقد نجحت النساء في قيادة مبادرات محلية لحل النزاعات القبلية في العديد من القرى الفلسطينية التي كانت تشهد توترات ونزاعات وتمكّن من تحقيق المصالحة عبر الحوار والوساطة، مما أدى إلى تجنب مزيد من العنف، كما لعبت تلك المؤسسات دوراً هاما وكبيراً في تمكين النساء الفلسطينيّات اكتساب المهارات اللازمة لحل النزاعات بشكل سلمي من خلال ورشات العمل والدورات التدريبية، الأمر الذي عزز من دور المرأة في تحقيق الاستقرار في المجتمع الفلسطيني.

واتخذت وزارة شؤون المرأة عدد من التدابير ضمن استراتيجياتها وخططها لإشراك النساء بجهود الوساطة الاقليمية ضمن استحقاقات 1325، وفرق صون السلم الأهلي وتعزيز المصالحة. والوساطة، والوفاق الأسري ضمن المحاكم الشرعية، والحفاظ على السلم الأهلي من خلال دوائر متخصصة في المحافظات، وافراز دوائر معينة ضمن أركان العدالة (النيابة، الشرطة والقضاء) للتعاطي مع قضايا النساء بموضوعية وشفافية.

3-4 جهود وزارة المرأة في التعافي وإعادة الإعمار

التزمت وزارة شؤون المرأة في قرار 1325 الذي يدعو إلى اشراك النساء في عمليات الاغاثة والاستجابة الانسانية، وفي ظل الازمة الراهنة وتداعيات العدوان الاسرائيلي وحرب الإبادة التي تمارسها اسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال في حق الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة وانعكاساتها على المواطن بما في ذلك النساء، أطلقت الحكومة الفلسطينية الفريق الوطني لإعادة الإعمار والذي يضم بعضويته وزارة شؤون المرأة، والتي ستحرص على تضمين هذه الخطة بكافة الاحتياجات الخاصة بالنساء. كما عملت وزارة المرأة عبر طواقمها العاملة في المحافظات الجنوبية على رصد وتوثيق الاحتياجات الانسانية المنقذة لحياة النساء. وعملت أيضاً على عقد عدة لقاءات موسعة وحوارات

متخصصة مع الشركاء وأصحاب المصلحة بما في ذلك الشركاء الدوليين والمقررين الخواص وشركاء الوطنيين لحشد الجهود وتوفير الاحتياجات للازمة لتعافي النساء وهذا أيضاً ما سعت اليه الوزارة في المحافظات الشمالية عبر زيارتها الميدانية للمواقع الأشد تضرراً من العدوان، وحصيلة كل ذلك تم وضعه في إطار استراتيجي يغطي العامين 2025-2026.

3-5 الإنجازات التي تم تحقيقها في سبيل تعزيز المساواة بين الجنسين ولتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار على مستوى التشريعات

على الرغم من الظروف السياسية والأمنية المعقدة التي نعاني منها في فلسطين بسبب ظروف الاحتلال الذي يعد الاطول في العصر الحديث، ويقف عائقا امام اي عملية تنموية، الا أن الحكومة الفلسطينية لا تتوانى عن متابعة قضايا المرأة، كما تبذل وزارة شؤون المرأة على نحو خاص جهودا حثيثة في العمل على العديد من القوانين والسياسات بالتنسيق مع كافة الجهات الشريكة، منها العمل على اجراء التعديلات الضرورية في قانون العقوبات وقانون الاحوال الشخصية والتي تعزز من حماية النساء من العنف بالإضافة إلى متابعة وإقرار قانون حماية الاسرة من العنف، ومراجعات دورية للقوانين الناظمة لقطاعات التعليم والصحة من فجوة واضحة في مشاركة النساء في الحياة العامة والسياسية. وتورد فيما يلي أهم تلك القوانين والقرارات التي تم اصدارها في هذا السياق:

- قرار مجلس الوزراء رقم (146) لسنة 2004 بشأن تشغيل ذوي الاعاقة في المؤسسات الحكومية، حيث نصت المادة (1) على ضرورة التزام الوزارات والمؤسسات الحكومية باتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع نسبة العاملين فيها من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى ما نسبته 5% من إجمالي الموظفين فيها وحسب احتياجاتها."
- صدر قرار سنة 2008 بتشكيل وحدات النوع الاجتماعي في كافة الوزارات بشكل ملزم وتحديد رئيسة لكل وحدة برتبة مدير عام.
- قرار بقانون رقم (28) لسنة 2020م بتعديل قرار بقانون رقم (10) لسنة 2018م بشأن الجرائم الإلكترونية يكفل حماية المرأة والفتيات في الفضاء الرقمي ويعزز المشاركة في الحياة العامة وإبداء الرأي.

- قرار بقانون رقم (1) لسنة 2021م بتعديل قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007م بشأن الانتخابات العامة، بحيث اصبحت حصة النساء على القوائم كل أربعة أسماء امرأة بعد الثلاث الأولى، وبهذا سترتفع نسبة النساء في المجلس التشريعي من 12% إلى 26.%.
- قرار بقانون رقم (14) لسنة 2021م بشأن نشر الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- أصدر الرئيس القرار رقم (31) لسنة 2021 لرئيس المحكمة بشأن تعيين امرأة تشغل منصب قاضي وهي أيضاً نائبا محكمة النقض العليا، ونائبا لرئيس مجلس القضاء الاعلى. والمرسوم الرئاسي رقم (8) لسنة 2021م بشأن تشكيل محكمة قضايا الانتخابات العامة وتعيينها رئيسا للمحكمة.
- تم إصدار مرسوم رئاسي بتاريخ /2021/9/30 بتشكيل محكمة قضايا انتخاب مجلس الهيئات المحلية وتتكون المحكمة من (15) قاض منهم قاضيتان. وتختص المحكمة بالنظر في جرائم الانتخابات وتمثل النيابة العامة الحق العام أمام المحكمة.
- قرار بقانون رقم (32) لسنة 2021م بشأن الوساطة لتسوية النزاعات المدنية.
- قرار بقانون رقم (18) لسنة 2023 م بشأن نشر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- قرار مجلس الوزراء لعام 2023 المصادقة على الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية 2023-2030، والتي تهدف إلى مواءمة التشريعات الفلسطينية والتربية على الحقوق السياسية للمرأة.

4.نهيار منظومة الحماية الاجتماعية نتيجة عنف الاحتلال، المتزامن مع عدوانه المستمر وجرائمه

في ظل استمرار الغطرسة الإسرائيلية الآخذة وتيرتها بالتصاعد، وجرائم العدوان، والحرب، وجرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية. استهدفت أكثر من (2.7) مليون امرأة وفتاة فلسطينية بالسياسات والممارسات والانتهاكات والجرائم الإسرائيلية. حيث تتعمد إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال قتل النساء والفتيات الفلسطينيات، وإلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بهن، وإخضاعهن لأحوال معيشية بقصد الإهلاك. كما تتعمد تقييد حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الأرض المحتلة. وهو ما يشكل خرقاً جسيماً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولقواعد القانون الدولي الإنساني؛ وعلى وجه الخصوص اتفاقيات

جنيف والتعليقات عليها وبروتوكولاتها، واتفاقيتا لاهاي، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتوصية العامة رقم: (30) الصادرة عن لجنتها، واتفاقية حقوق الطفل، إلى جانب رزمة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن المرأة، السلام، والأمن وعلى رأسها القرار رقم: (1325) والقرار رقم: (1820).

والتي شكل خرقاً على نحو صارخ للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن رقم: (2728) و (2712) و (2720) و(2334). ويستعرض هذا المحور العنف الناتج عن هذه السياسات والممارسات والانتهاكات والجرائم على النحو الآتي:

4-1 الحرمان من الحق في الحياة

تبعاً للأحداث الراهنة والجرائم الإسرائيلية المستمرة، فارقَ أكثر من **42,603** فلسطيني، الحياة، في قطاع غزة. ما يزيد عن: **70% من النساء والاطفال**. بواقع **11,585 امرأة**، وأكثر **من 17,029 طفلا، كما فارق أكثر من 759 فلسطيني، الحياة، في الضفة الغربية والقدس. من بينهم 18 امرأة، و156 طفلاً.**[16]

(نحو2% من عدد سكان قطاع غزة فارقوا الحياة)

(في كل ساعة تفارق اثنتين من الأُمهات في قطاع غزة المحاصر حياتهن)

وفقاً للتحليل الذي أجرته منظمة أوكسفام قتل الجيش الإسرائيلي خلال العام الماضي في قطاع غزة من النساء والأطفال عدداً يفوق عدد من قتلوا في جميع أنحاء العالم جراء النزاعات الأُخرى في نفس المدّة على مدى العقدين الماضيين، فمرّة كل ثلاث ساعات، تصيب الأسلحة المتفجرة الإسرائيلية البنية التحتية المدنية في قطاع غزة، بما في ذلك المدارس والمستشفيات ونقاط توزيع المساعدات[17].

بينما أفضت هذه السياسات والممارسات والانتهاكات والجرائم إلى أكثر **فقدان أكثر من 10000 فلسطيني، واختفائهم قسراً. (50% منهم من النساء والاطفال)**. وأكثر من **106532** جريح معظم اصاباتهم بليغة وأدت إلى اعاقات دائمة أو غيرت مجرى حياتهم وجعلتها مهددة بالخطر في أي لحظة

[16] الصفحة الرسمية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي تستعرض اعداد الشهداء والجرحى وغيرها من المؤشرات.

[17] تقرير صادر عن مؤسسة اوكسفام.

في ظل انهيار المنظومة الصحية بالكامل. وهناك **حوالي 25000 طفل** فاقدي الرعاية – أي أحد الوالدين أو كليهما –.

تعمدت إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال في عدوانها وحربها وجرائمها المستمرة على قطاع غزة التطهير العرقي لسكان القطاع، حيث أُبيدت مئات العائلات بشكل كامل، وتم شطبها من السجل المدني. كما تعمد الجيش الإسرائيلي في مداهماته وعملياته العسكرية واسعة النطاق استخدام النساء كدروع بشرية وخاصة في المخيمات الفلسطينية.

4-2 الحرمان من الحق في الحرية

تعاني النساء والفتيات الفلسطينيات من ظروف احتجار واعتقال قاسية، وحاطه بالكرامة الإنسانية، وتهدد على نحو جاد حياتهن. هذا العدد لا يعبر على وجه الدقة عن الحقيقة مع اختفاء مئات النساء والأطفال قسراً بالتزامن مع الأحداث الجارية، وهو بذلك عرضة للارتفاع وفقاً للمعلومات التي تستجد. النساء والأطفال يحالون إلى محاكم عسكرية لا تتوفر في ظروف انعقادها ومجرياتها أدنى متطلبات العدالة، وهي بذلك تسعى إلى توفير غطاء قانوني يشرعن انتهاك المستوى السياسي والعسكري المستمر لحقوق هذه الفئة المحمية بموجب اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين، ومعاملة أسرى الحرب، واتفاقية حقوق الطفل، وغيرها من قواعد القانون الدولي الإنساني، وأجندة المرأة، والسلام، والأمن. إنَّ الاعتقال الإداري – بلا اتهام أو محاكمة – إلى جانب الإعدام خارج القانون، والتفتيش العاري، والضرب والتنكيل، والتوعد والوعيد، والتعذيب، والتحقير الحاط بالكرامة، والابتزاز، والتجويع والتعطيش، والحرمان من النوم أو الفراش، والفورة، ومتطلبات النظافة الشخصية أو الاستحمام، التنمر، والتحرش أو هتك العرض والتهديد بالاغتصاب أو الاغتصاب، والحرمان من الزيارة، والتواصل مع المحامي وبالتالي عدم الحصول على المساعدة القانونية، والمداهمات لغرف الأسيرات من قبل مصلحة السجون – الذكور والكلاب البوليسية – والحرمان من التعليم، وأداء الشعائر الدينية، ومصادرة المقتنيات الخاصة، وفرض الغرامات المالية، ومنع إدخال الملابس، كلها ظروف تضع النساء والأطفال أمام احتمالات صعبة للنجاة، وتؤدي إلى تدهور حاد في صحتهم الجسدية والنفسية.

حيث بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال أكثر من 10100 وذلك حتى بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2024، فيما يبلغ عدد المعتقلين الإداريين (3398)، كما ويبلغ عدد من صنفتهم إدارة سجون

الاحتلال من معتقلي غزة (بالمقاتلين غير شرعيين) الذين اعترفت بهم إدارة سجون الاحتلال (1618)، علما أن هذا المعطى لا يشمل كافة معتقلي غزة وتحديداً من هم في المعسكرات التابعة لجيش الاحتلال.

ويبلغ عدد الأسيرات المعلومة هوياتهنّ (94) أسيرة، من بينهن ثلاث من غزة وهن في سجن (الدامون)، فيما يبلغ عدد المعتقلات إدارياً (29). إنّ عدد الأسيرات المذكور لا يشمل كافة الأسيرات من غزة، قد يكون هناك أسيرات في المعسكرات الميدانية غير المعلومة والتابعة للاحتلال. بينما يزيد عدد الأطفال الأسرى عن (270) طفلاً.

إن عدد الشهداء في أوساط الأسرى داخل السجون والمعتقلات بعد الـ7 من اكتوبر هو الأعلى تاريخياً منذ عام 1967، ومن بينهم مئات النساء والاطفال من قطاع غزة. كما سبق هذه المرحلة تحريض من الحكومة الإسرائيلية ضد الأسرى لأجل إعدامهم بدم بارد.

ولا تزال الأسيرات والأسرى من قطاع غزة يواجهون الإخفاء القسري والمصير المجهول، ولا يفصح الاحتلال عن أي معلومات تتعلق بهم، فالكثيرات تم اعتقالهن وسط الشارع واضطررن لترك اطفالهن وراءهن، ونتيجة للعزلة ومنع زيارة المحامين لا تتمكن العائلات ولا المؤسسات المعنية بالأسرى وحقوق الانسان من معرفة ظروف اعتقالهن وما يتعرضن له بالرغم من كسر محامين جزءا يسيرا من القيود الإسرائيلية المفروضة على أسرى غزة، وتمكنوا من زيارة عدد قليل منهم في معتقلي النقب وعوفر، وكل الشهادات حولهم صادمة ومروعة، وتؤكد أن أوضاعهم صعبة وخطيرة، ويتركون لأيام وأسابيع طويلة مقيدي الأيدي والأرجل[18].

<u>الأسيرات يواجهن وضعاً نفسيا صعبا – الاحتلال يُصر على اعتقالهن ويُضاعف من جريمته بعزلهن</u>

فحسب شهادة احدى الاسيرات والتي تم اعتقالها مطلع العام الجاري مع استمرار ارتفاع وتيرة حملات الاعتقال، وهي تعاني من اكتئاب مزمن، وبحاجة إلى رعاية خاصّة، ومتابعة على مدار الوقت، وعلى الرغم من وجود تقارير طبيّة تثبت وضعها النفسيّ الصعب إلا أنّ الاحتلال يواصل اعتقالها حتّى اليوم، وأقدم أيضا على مضاعفة جريمته بعزلها، الأمر الذي فاقم من وضعها النفسيّ بشكل كبير، حيث انها ليست الأسيرة الوحيدة التي تعاني من أعراض نفسية وصحيّة صعبة، وبحاجة إلى علاج ومتابعة خاصّة.

18

4-3 تدمير النظام البيئي والبنية التحتية وتداعيات ذلك على النساء والأطفال؛

لقد أدت حرب الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية في قطاع غزة، والقصف واسع النطاق عبر أطنان من الصواريخ والقنابل واستخدام الأسلحة المحظورة دولياً كالفوسفور الأبيض، إلى تلوث المياه الجوفية في قطاع غزة بالسموم والذخائر، وتدهور التربة وتقليص المساحات الزراعية إلى مستوى غير مسبوق، بالإضافة إلى تلوث الهواء بالغازات السامة المنبعثة من المواد المتفجرة، وتغير في المناخ، واستهداف الثروة الحيوانية، وتداعي عمليات معالجة مياه الصرف الصحي، والتخلص من النفايات، وإدارة المياه، وإمدادات الوقود. الأمر الذي ترك آثاراً وخيمة على النساء والأطفال في القطاع بفعل زيادة معاناتهم الناتجة عن التجويع والتعطيش، وفاقم أيضاً من الأمراض البيئية المتعلقة بالتلوث، المزمنة والمميتة.

في حين أدت ممارسات سلطة الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، والمستوطنين، إلى إلحاق أضرار واسعة بالأراضي والموارد المائية التي تتعرض للسرقة المستمرة من قبل الإسرائيليين. وهذه الاعتداءات المتعمدة على الأراضي تزداد شدتها في مواسم خاصة بالفلسطينيين مثل موسم قطاف الزيتون. النساء والأطفال يحرمون من الوصول إلى حقهم الطبيعي في المياه والموارد الطبيعية الأُخرى والتي فاقمت الأزمة الاقتصادية والمعيشية حدة. وقد أدى التوسع الاستيطاني – إلى جانب مخلفات المستوطنات – إلى تدمير الغطاء النباتي والتهام الأراضي الزراعية التي تملكها النساء، مما تسبب بتراجع الانتاج الزراعي، وتآكل التنوع البيولوجي، وهذا يتزامن مع التغير المناخي الناتج عن استخدام المقاتلات والآليات العسكرية والانبعاثات الناتجة عنها أو عن مقذوفاتها من المواد المتفجرة، والذي أدى إلى ارتفاع ملحوظ الوتير في درجات الحرارة، وزيادة في فترات الجفاف. هذا إلى جانب تدمير البنية التحتية والمرافق الخدماتية الداعمة للحياة في كثير من محافظات الضفة الغربية، مما أدى إلى قطع أواصر الطرق، وأعاق وصول النساء والأطفال إلى المرافق الخدماتية الرئيسية، وقطع الإمدادات المتعلقة بالمياه، والكهرباء، وخطوط الهاتف، والانترنت، وشبكات الصرف الصحي. والذي أدى إلى إخضاع النساء والأطفال عمداً لظروف معيشية تهدد الرفاه والسلامة الجسدية أو النفسية.

واحصائياً قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتدمير 70% من البنية التحتية مما جعل أكثر من مليوني نسمة من سكان القطاع نازحين بلا مأوى. إذ جرى إلقاء **أكثر من 85 ألف طن** من المتفجرات على قطاع غزة. وهو ما فاقم الآثار على السكان بما في ذلك النساء والفتيات اللواتي يستنشقن هواءً مسموماً، خاصة الانبعاثات الناتجة عن المتفجرات والصواريخ والقنابل المحرمة دولياً مثل الفسفور والتي أدت إلى كوارث صحية عالية الخطورة، من المرجح تفاقمها مستقبلاً. **ووفقا لتقارير دولية فان هذه الانبعاثات الغازية التي أُطلقت خلال أكثر من عام على العدوان وحرب الابادة الجماعية تتجاوز ما تصدره 20 دولة مجتمعة خلال العام الواحد من انبعاثات.**

كما قام الاحتلال بتدمير 655 ألف متر طولي من شبكات الصرف الصحي مما أدى إلى تسرب كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي العادمة لشاطئ البحر وللشوارع وبرك تجميع مياه الأمطار مما أحدث كارثة بيئية وصحية كبيرة وخطيرة. وقد تم تدمير 330 ألف متر طولي من شبكات المياه بالإضافة إلى تدمير ما يزيد عن 700 بئر مياه، حيث يشير تقرير صادر عن منظمة الاغذية العالمية إلى أن 97% من المياه الجوفية غير صالحة للاستهلاك البشري مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الاستهلاك اليومي من المياه في قطاع غزة من 15 لتر يوميا (الحد الادنى للشخص يوميا) إلى 1.5 ليتر يوميا (اي بحوالي العشر). [19]

وقد أدى ان عدم تشغيل محطات التحلية بفعل استهدافها أو قطع إمدادها بالوقود والطاقة إلى ارتفاع نسبة النيترات فيها 10 اضعاف المعدلات العالمية بنسب مسممة ومسرطنة فأصبح سكان القطاع يشربون مياها ملوثة، والذي شكل تهديدا بيئيا خطيرا على صحة النساء وخاصة ممن يعانين من الامراض المزمنة والحوامل كما أدى ذلك إلى تدهور صحة الاطفال.

في حين أدى تدمير 3130 متر طولي من شبكات الكهرباء في قطاع غزة إلى انقطاع الاتصالات وشبكة الانترنت مما أدى إلى عزل الفلسطينيين عن محيطهم. وكما تعمد الاحتلال تدمير نحو 2.8 مليون متر

[19] OCHA ، مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية – الاراضي الفلسطينية المحتلة، المعلومات

[19] 125 تقرير صادر عن بلدية غزة تحذر من كارثة بيئية بسبب تدمير مرافق الصرف الحي بتاريخ 19-02-2024

طولي من شبكات الطرق بواقع 68% وتدمير الشوارع العامة الرئيسية والفرعية مما أعاق وصول النساء والفتيات إلى القطاعات الرئيسية والخدمات الأساسية وعلى وجه الخصوص المتعلقة بالحماية الاجتماعية مما فاقم مشاعر الخوف وانعدام شعورهن بأمنهن الإنساني.

4-4 تدمير الاحتلال الاسرائيلي للبنية التحتية وهدمها للمنازل في الضفة الغربية

لقد ازدادت حدة سياسات هدم الممتلكات وتدمير البنية التحتية في الضفة الغربية، حيث رصد 28 حادثا من حوادث الهدم والتدمير التي طالت البنية التحتية معظمها في طولكرم وجنين مما أدى إلى تضرر بنية شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء، وهذا فاقم من معاناة النساء وأُسرهن.

بينما دمرّ الاحتلال خلال اقتحامه لمخيمات وقرى ومدن الضفة الغربية ما يزيد عن: 3000 وحدة سكنية، وباتت 164 منها غير صالحة للسكن، وادى ذلك إلى تهجير ما لا يقل عن 245 اسرة تضم 984 فردا مما اضطر النساء التي تعرضت بيوتها للتدمير في مخيمات الشمال وخاصة نور شمس وجنين للنزوح عنها. كما أدى ازدياد هجمات واعتداءات المستوطنين على المساكن والأُسر والتي وصلت لأكثر من 1392 هجمة إلى تهجير 277 أُسرة تضم 1628 فرد بينهم 794 طفلاً والعبث وتدمير ممتلكات المواطنين وارتقاء عدد من الشهداء بمن فيهم النساء. في حين فاقمت حالة النزوح، غربة النساء وشعورهن بانعدام أمنهن الإنساني، وأخضعتهن لظروف معيشية قاسية انعكست على كافة مناحي حياتهن، وحالتهن الاجتماعية.

4-5 ازدياد المعاناة النفسية للنساء والاطفال في قطاع غزة في أماكن النزوح

لقد نزحت قسراً – تحت وطأة السلاح – أكثر من مليون امرأة وفتاة في رحلة نزوح صعبة محفوفة بالمخاطر، الكثيرات منهن تم استهدافهن من قبل القناصة خلال نزوحهن عبر ما أُعلن عنه وسميّ " بالممرات الآمنة". وبتن يعشن في الخيام من بينها أكثر من 100 ألف خيمة أصبحت غير صالحة في طبيعة الحال للسكن. بينما تتواجد نساء وفتيات أُخريات في مراكز الايواء، ومباني وكالة غوث وتشغيل اللاجئين ومستودعاتها، وفي المدارس، والمباني المهدمة، وفي الكنائس ، والمساجد، والمستشفيات،

والجامعات، المستهدفة أيضاً باستمرار. مما يجعل حياتهن مهددة بشكل دائم، وهو ما أفقدهن شعورهن بأمنهن الإنساني.

وفي أماكن النزوح هذه تبدأ النساء الفلسطينيات فصلا جديدا من فصول المعاناة حيث لا تتوفر في هذه الاماكن ابسط مقومات الحياة، محاصرات يعانين الجوع والحرمان دون ادخال الحد الادنى من الاحتياجات الاساسية سواء الغذائية أو الطبية أو مستلزمات النظافة الشخصية. فلا اغطية، ولا ملابس دافئة ، ولا غذاء، ولا مياه نظيفة، ولا دورات مياه كافية ونظيفة (فهناك حمام لكل 2000 شخص ومرحاض واحد لكل 500 شخص)، مع انعدام الخصوصية، كلها اساسيات اصبحت شحيحة للغاية.

وفي أماكن النزوح هذه، تتعرض النساء أيضاً لمختلف اشكال العنف والاذى النفسي في ظل غياب منظومة الحماية الاجتماعية وغياب دور جهات إنفاذ القانون. حيث إن الاكتظاظ وانعدام الخصوصية في أماكن النزوح وندرة الموارد يؤدي إلى مفاقمة العنف القائم على أساس الجنس. بالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من مليون طفل بحاجة إلى خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي في أماكن النزوح هذه.

وتوجد أكثر من 6000 امرأة أصبحن ارامل، مما زاد من الاعباء الاقتصادية والاجتماعية الواقعة عليهن. ووفقاً للتقرير الصادر عن هيئة الأُمم المتحدة للمرأة فإنّ أكثر من 8000 من النساء يتحملن وحدهن مسؤولية اطعام اسرهن وحمايتها واعالتها هذا بالإضافة. بينما فاقم غياب الزوج أو الأبناء بما في المعيلين للأُسرة أعباء النساء الاجتماعية والاقتصادية تجاه أُسرهن.

6-4 إخضاع النساء والأطفال عمداً لظروف معيشية قاسية

سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية، والقدس، تتبنى إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال سياسة ممنهجة تهدف من ورائها إلى إهدار كرامة المواطن الفلسطيني، وهدمه ذاتياً عبر حرمانه من كافة مقومات الحياة الكريمة. لقد انعكس هذا الواقع على حياة مئات آلاف النساء والأطفال، إذ تقوض هذه السياسات فرص وصولهم إلى حقوقهم الأساسية وتمنع شعورهم بالأمن الإنساني. إنّ أكثر من 90 % من السكان في قطاع غزة يواجهون انعدام أمن غذائي حاد حيث أنَّ الحصول على المساعدات المنقذة للحياة بما في

ذلك المأكل والمشرب يعني الانتظار في طوابير لساعات طويلة، وقد تنتهي هذه الرحلة بدون جدوى، أو الاستهداف من قبل ماكينة القتل الإسرائيلية.

لقد تعمدّ الاحتلال قصف المخابز، والاسواق، وحتى شاحنات المساعدات، وآبار المياه، وقوضّ دخول المساعدات من كافة المعابر وحصرها في معبر واحد يخضع لرقابة مشددة وإجراءات فحص مقيتة تفاقم من المعاناة وتجعل من قطاع غزة منطقة منكوبة وخاصة في شمال القطاع.[20] وبناء على ما ورد فإنّ سكان قطاع غزة باتوا يعانون نقصاً حاداً في الغذاء وصل إلى مرحلة كارثية بدرجة (5) على مقياس التصنيف الدولي للأمن الغذائي وفقا لتقرير لجنة مراجعة المجاعة FRC . في حين أفضى تدمير 70% من الثروة النباتية والحيوانية التي كانت تزود قطاع غزة بحوالي 44% من احتياجاته الغذائية إلى مفاقمة أزمة الغذاء هناك.

4-7 انهيار المنظومة الصحية، وشح الأدوية

يتعرض النظام الصحي لإبادة صارخة في قطاع غزة، وإبادة صامتة في محافظات الضفة الغربية، والقدس. إنّ التدمير الممنهج للمستشفيات والنقاط الطبية الميدانية أخرجها بشكل شبه كامل عن الخدمة في قطاع غزة، وترك المتبقية منها في حالة اكتظاظ وعبء تشغيلي يترك أثره سلباً على النساء والأطفال الباحثين عن الخدمات الصحية. لقد فرض جيش الاحتلال الإسرائيلي حصاراً شاملاً على هذه المستشفيات والنقاط الطبية الميدانية فمنع وصول المصابين إليها والمرضى، وكذلك منع دخول المساعدات الطبية والأدوية أو حتى الوقود إليها، وتعمد الجيش قطع التيار الكهربائي المغذي لها، وهو ما أدى إلى تدهور حاد في الحالة الصحية للأطفال حديثي الولادة، ومنع النساء وبخاصة الحوامل من تلقي الخدمات المرتبطة بالصحة الانجابية، هذا بالإضافة إلى مفاقمة أزمة النساء والأطفال ممن يعانون من الأمراض المزمنة، والمتأثرين بالإصابات شديدة الخطورة الناتجة عن حرب الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية المستمرة. لقد فارقت الآلاف من النساء وكذلك الأطفال أرواحهم جراء هذا الاستهداف العسكري الممنهج للمنظومة الصحية في القطاع. بينما تعمد جيش الاحتلال الإسرائيلي وضع القيود التي تعوق وصول النساء والأطفال إلى المستشفيات والنقاط الطبية في محافظات الضفة الغربية وذلك إما نتيجةً لعزل المدن، والقرى، والمخيمات عن بعضها البعض أثناء العمليات العسكرية، أو بفعل

الحواجز العسكرية – التي ازداد عددها منذ الأحداث الجارية – أو بفعل جدار وطرق الفصل العنصري، ومنع النساء والأطفال من الحصول على التصاريح اللازمة للحصول على الخدمة الطبية وبخاصة في مستشفيات مدينة القدس والتي تعاني من تضييقات مالية خانقة انعكست على حجم وطبيعة الخدمات المقدمة.

ففي قطاع غزة استهدف الاحتلال 150 مؤسسة صحية وأخرج عن الخدمة 34 مستشفى و53 مركز صحي بصورة نهائية ودمر 131 سيارة إسعاف بشكل متعمد، هذا بالإضافة إلى خروج أكثر من 43 % من مراكز الرعاية الأولية عن الخدمة، وهذا يشكل مخالفة وانتهاكا لما نصت عليه الاتفاقيات الدولية بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة.

فيما أدى نفاذ الادوية بسبب الحصار وعدم السماح بإدخال ما تحتاجه تلك المستشفيات والمراكز الصحية من المستلزمات الطبية إلى تدهور الحالة الصحية للنساء والأطفال، وفاقم من معاناة الجرحى والمرضى ممن يعانون من امراض خطيرة ومزمنة، حيث ان هناك اكثر من 350 الف مريض يعانون من امراض مزمنة كالسرطان والكلى وغيرهما من الامراض مما يعرض حياتهم للخطر. وأن أكثر من 162,000 امرأة في غزة يعانين من خطر الإصابة بأمراض غير معدية مثل ارتفاع ضغط الدم، والسكري، وأمراض القلب والأوعية الدموية، والسرطان، .وتعاني أكثر من 30,841 امرأة من خطر الإصابة بمرض السكري، و107,443 من خطر ارتفاع ضغط الدم، و18,583 من خطر الإصابة بأمراض القلب، وهناك 10 الاف مريض بسرطان منهم 5,201 امرأة يشكل انقطاع خدمات الرعاية الصحية الأساسية لعلاج هذه الأمراض تهديداً بحدوث مضاعفات خطيرة على المدى الطويل، قد تؤدي في بعض الحالات إلى الوفاة، وذلك وفقاً للتقارير الصادرة عن مكتب الأُمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة OCHA.

كما يحتاج أكثر من 12 ألف جريح لسفر للعلاج في الخارج و 1,737,524 مصاباً بأمراض معدية نتيجة النزوح. كما تم استهداف الكوادر الطبية ففارق أكثر من 986 طبيباً وممرضاً معظمهم من قطاع غزة، الحياة، كما ان العشرات منهم تم اعتقاله واخفاؤه قصراً. وقد أدى هذا الاستهداف الممنهج للطواقم

الطبية إلى وقف حملة التطعيمات ضد شلل الأطفال في القطاع، مما يفاقم من معاناة هذه الشريحة وذويها، ويهدد حياتها

8-4 النساء الحوامل الاكثر معاناة وحياتهن مهددة بالخطر

وفي ظل هذه الظروف تتفاقم معاناة النساء الحوامل، والبالغ عددهن حوالي 150 الف امرأة حامل ومرضع تفتقد لخدمات الرعية الصحة ويواجهن عقبات في الحصول على الرعاية قبل الوالدة وبعدها ، وقد تم تصنيف معظم حالات الحمل هذه على انها عالية الخطورة، واكثر من 15 الف امرأة حامل على شفا المجاعة ، وفي ظل عدم توفر التخدير اللازم للعمليات الجراحية اصبحت **عمليات الولادة القيصرية تجرى بدون تخدير**، كما ان هناك العشرات من النساء من يلدن في اروقة المستشفيات ,وفي اماكن الايواء المفتوحة مثل الخيام والبيوت المهدمة والمدارس في ظل غياب المستلزمات الاساسية بما فيها الاغطية، حيث يعانين من برد الشتاء وقلة مستلزمات الطبية والنظافة الشخصية لهن ولأطفالهن. كما ان توقف خدمات الحاضنات بسبب نفاذ الوقود وتدمير المستشفيات يشكل خطرا على حياة المواليد الجدد. وحوالي 75% من النساء يشعرن بالاكتئاب بشكل منتظم وفقا لاستطلاع الرأي و 62% لا يستطعن النوم في كثير من الاحيان، و 65% يشعرن بالتوتر بشكل متكرر ويعانين من الكوابيس، و 68 % من النساء الحوامل اللواتي شملهن الاستطلاع يعانين من مضاعفات الوالدة المبكرة، التهابات المسالك البولية، فقر الدم، اضطرابات ارتفاع ضغط الدم، والنزيف المهبلي.

كما من المتوقع ان يرتفع معدل وفيات الامهات من 17.4 حالة لكل 100 الف إلى 25 حالة لكل 100 الف حالة ،اذ ان انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وشرب المياه الغير صالحة للشرب تأثير ضار على الجهاز المناعي للأمهات الحوامل والمرضعات، مما يجعلهن أكثر عرضة للإصابة بحالات وامراض مثل فقر الدم، وتسمم الحمل، والنزيف، مما يزيد من خطر الوفاة لكل من الأمهات والأطفال، كما ان عدم توفر مطاعيم الاطفال من حديثي الولادة يجعل حياة الالاف منهم في خطر، ونجمت علامات سوء التغذية عن نقص البروتين والحديد والمغذيات الدقيقة الاخرى[21]

4-9 منظومة التعليم في فلسطين

4-9-1 واقع التعليم في فلسطين قبل ال7 من اكتوبر

وصل معدل القراءة والكتابة بين الاناث إلى 96.7% للعام2022، فيما بلغت هذه النسبة 99.3% بين الاناث ما بين 15-24 سنة. كما بلغ عدد الطالبات في جميع المراحل المدرسية 685,378 طالبة و 688,510طالب في الضفة الغربية (51% من الطلبة هن من الاناث)، وفي قطاع غزة بلغ عدد الطالبات 512,400 طالبة و534,000 طالبا، (بلغت نسبة الاناث 49%) (احصاءات التربية والتعليم2023) ،. وحيث وصل معدل التسرب بين الاناث في المرحلة الثانوية بلغ 1.7% للإناث مقابل 3.13% للذكور، وقد بلغت نسبة النساء اللواتي حصلن على تعليم ثانوي أو أعلى 49.7%، مقابل 41.7% للذكور. وتشير البيانات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم إلى ارتفاع معدل اكتمال الاناث في المرحلة الثانوية من 71% في العام 2019 إلى 78% عام 2022. هذا ينعكس بدوره ايجابا على واقعها ومستقبلها في كافة المواقع.

أما بالنسبة للنساء الحاصلات على درجة البكالوريوس أو أعلى فقد شكلن ما نسبته 24.3%مقابل 21.2% للذكور. أما عدد الطالبات الملتحقات في الجامعات والمعاهد الفلسطينية 138,983 طالبة مشكلة ما نسبته (51.6% من مجموع طلبة الجامعات) (احصاءات التربية والتعليم العالي 2022/2021).

4-9-2 تدمير الاحتلال الاسرائيلي لقطاعي التعليم المدرسي والجامعي في قطاع غزة

لقد عملت اسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال من خلال ما تمارسه من قصف وتدمير للمدارس وجميع المؤسسات التعليمية والبنى التحتية المرتبطة بها إلى تعطيل وشلل كامل في العملية التعليمية في قطاع غزة. مما تسبب في حرمان الالآف الطلبة والطالبات الفتيات – البالغ عددهم 650 الف طالب وطالبة – من حقهم في التعليم في جميع المراحل الدراسية، وكما وحرم الاحتلال الاسرائيلي 80,586 طالبا وطالبة من استكمال العملية التعليمية في الجامعات، وفقاً لتقارير الصادرة عن وزارة التربية والتعليم.

كما واستهدف الاحتلال الاسرائيلي الطلبة والطواقم العاملة في قطاع التعليم فسقط الآلاف منهم ما بين شهيد وجريح، حيث استشهد 11500 طالباً وطالبة، وجرح أكثر من 9 الاف جريح ، كما قام الاحتلال باغتيال العشرات من الأكاديميين والعلماء والعاملين في المدارس والجامعات، حيث استشهد أكثر من 750 من المعلمين والمعلمات، و115 من العلماء والباحثين والباحثات، ودفعت هذه الظروف المأساوية بنحو 19000 طالب وطالبة إلى مغادرة قطاع غزة منهم 18,000 طالب/ة توجهوا إلى جمهورية مصر العربية.

ومن حيث آثار هذه الحرب على البنية التحتية لقطاع التعليم فقد قام الاحتلال الاسرائيلي بتدمير 796 مدرسة بشكل كامل أو جزئي سواء المدارس الحكومية، ، أو مدارس الأونروا أو مدارس الخاصة حيث تم تحويل جميع المدارس إلى مراكز إيواء وقصفها بشكل متعمد بأبشع المشاهد الانسانية. كما قام الاحتلال بتدمير جميع الجامعات على مراحل، وسرقة محتوياتها. وتدمير المستشفى الجامعي الوحيد في القطاع، وتدمير متحف جامعة الاسراء، وسرقة ما يحتوي عليه من قطع أثرية قدر عددها بنحو ثلاثة آلاف قطعة.

4-9-3 انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي لقطاعي التعليم المدرسي والجامعي في الضفة الغربية

ضمن سياسة الاقتحامات المستمرة للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية وما تخللها من اعتداءات على مختلف المؤسسات، ومنها المؤسسات التعليمية والطلبة والكوادر العاملة فيها. حيث من النتائج التي خلفتها هذه الممارسات الاجرامية ان فقد أكثر من 750 طالبا/ة حياتهم منذ السابع من أكتوبر 2023، وجرح مئات الطلبة والمعلمين/ات. وتعرض أكثر من 200 طالب ومعلم للاعتقال.

كما ان نصب الاحتلال الاسرائيلي لما يزيد على 872 حاجز على مداخل البلدات والمدن والمخيمات الفلسطينية أدى إلى إعاقة وصول المعلمين وطلبة المدارس والجامعات إلى مدارسهم وجامعاتهم، مما عطل سير العملية التعليمية في العديد من مدارس الضفة الغربية، مما نتج عنها فاقد تعليمي. وقام الاحتلال الاسرائيلي باستهداف مدارس التحدي في مسافر يطا وجنوب نابلس، وهدم خمسة منها خلال العام الدراسي 2024/2023.

10-4 عنف وانتهاكات الاحتلال ضد ذوي وذوات الاعاقة

تعرض ذوي وذوات الاعاقة هذه الفئة المجتمعية الضعيفة للقتل مع صعوبة حركتهم الناجمة عن التحديات والمعوقات التي خلفها ويخلفها العدوان، مثل تدمير الأحياء والمنازل والشوارع والأرصفة والمؤسسات والبنى التحتية، وفقدان الأدوات المساعدة أو تعطلها جراء التدمير أو التلف الناجم عن الأعمال الحربية مثل صوت الطائرات المسيرة والقصف الذي يتلف المعينات السمعية للصم. كما استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي العديد من المؤسسات الخدماتية ومراكز التأهيل الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

ويُقدر عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة عشية السابع من أكتوبر نحو 58 ألف فرد، فيما تفيد إحصائيات أخرى بأن نسبة هذه الفئة تصل إلى 6.7% قرابة الضعف من سكان قطاع غزة ويشكلون 2.6% من إجمالي سكان قطاع غزة.

> **أكثر ما يرعبني أن ينهار المنزل على رؤوسنا دون أن أسمع فأجد نفسي تحت الركام، لا يعرف أحد عني شيئاً، وأحياناً أفكر ماذا لو لم أمت تحت الركام وبقيت حية، كيف سأسمع من حولي؟ وأصرخ لإنقاذي؟ أو ربما العكس، أن أنجو في حين أن أحداً من أشقائي يصرخ وبحاجة لمساعدة من تحت الركام، وأنا أجلس فوق الحجارة لا أستطيع سماعه أو مساعدته. التخيلات هذه تدخلني في ألم كبير، فأنا أرى القتل والدمار لا يترك أحداً ورائحة الموت تفوح في كل شبر من القطاع، حيث لا أمان، أتعرف على القصف إذا شعرت باهتزاز الأرض أو رأت الناس يهربون". هذا ما قالته إحدى الفتيات من ذوات الاعاقة السمعية.**

وكان من نتائج المسح الميداني الذي نفذته جمعية نجوم الامل خلال الفترة ما بين 7 تشرين الأول 2023 وحتى حزيران من العام 2024، حول واقع الاشخاص ذوي الاعاقة في ظل حرب الابادة الجماعية، ما تم التوصل اليه بشأن الصعوبات التي تواجه النساء من ذوات الاعاقة نتيجة الحرب والاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة في قطاع غزة والتي كان من أبرز نتائجها ما يلي: .

- 57% من الاشخاص ذوي الإعاقة تفاقمت لديهم الإعاقة في قطاع غزة.

53.4 من ذوات الإعاقة تعرضن لانتهاكات في أماكن النزوح مما فاقم من معانتهم النفسية والجسدية

- 52% من الاشخاص ذوي الاعاقة غير قادرين على الوصول إلى الأدوية والخدمات الصحية في قطاع غزة

- 51% من الأشخاص ذوي الإعاقة تعرضوا لانتهاكات في أماكن النزوح في قطاع غزة .
- 42% من الاشخاص ذوي الاعاقة غير قادرين على الإخلاء بسبب الإعاقة في قطاع غزة .
- 53.6%منهم أصبحوا غير قادرين على الوصول إلى خدمات الصحة والادوية في الضفة الغربية
- 3.6 % منهم تعرضوا إلى مضاعفات في الاعاقة في الضفة الغربية.

4-11 اهم الانجازات والإجراءات والسياسات التي تم تحقيقها من محور الحماية الاجتماعية ومناهضة العنف ضد النساء والفتيات

في ظل هذه الظروف الصعبة التي تعمل بها وزارة شؤون المرأة وبقية المؤسسات الشريكة الا انها عملت بشكل دؤوب على اقرار القوانين وصياغة السياسات واتخاذ الاجراءات التي من شانها حماية النساء من العنف بمختلف اشكاله ومصادره، وملاحقة من يرتكبونه، وتوثيق جرائم الاحتلال الاسرائيلي ورصد الذي يُمارس في حق النساء الفلسطينيات. نورد في هذا المحور ابرز تلك الاجراءات والتشريعات التي تم اتخاذها خلال السنوات الخمس الاخيرة في هذا السياق.

اهم الاجراءات التي تم اتخاذها لمناهضة العنف ضد النساء وتوفير الحماية والخدمات المساندة لهن ما يلي:

- إنشاء مركز لحماية النساء المعنفات/بيتونيا ليست قبل المركز فئتين ذات أولوية من الفئات المستثنية من نظام مراكز حماية المرأة المعنفة، وهما : فئة النساء اللواتي وقعن في دائرة الاستغلال الجنسي وفئة النساء التي يستخدمن المخدرات وتم عالجهن أو تم استغلالهن في عمل مرتبط بالمخدرات
- تقديم كافة الخدمات الصحية بما يشمل الصحة الجنسية والإنجابية دون تمييز وبما يشمل ذوات الإعاقة.
- إصدار نظام التأمين الصحي الحكومي للأشخاص ذوي الإعاقة رقم (2) لسنة 2021م ضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم في التأمين الصحي الشامل والمجاني.
- تطوير دليل إجراءات مؤتمر الحالة ومواءمته ليصبح مستجيباً لقضايا النساء من ذوات الإعاقة وتطبيقه من قبل مقدمي الخدمات.

- أطلقت وزارة شؤون المرأة وبالتنسيق مع الشركاء المرصد الوطني الالكتروني للعنف ضد المرأة على الموقع الالكتروني (www.gbvo.mowa.pna.ps)
- تشكيل اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف ضد المرأة.
- تشكيل الفريق الوطني لنظام التحويل الوطني، كما صادق مجلس الوزراء على نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات رقم 28 لسنة 2022، وتم نشره في الجريدة الرسمية والذي يهدف إلى:

أ) لتقديم خدمات الحماية، والتوعية والمساعدة القانونية للمنتفعة وإرساء قواعد اساسية ملزمة لكافة الشركاء أثناء كافة الخدمات الشمولية التي تحتاجها المنتفعة كخدمات الحماية، والتوعية والمساعدة القانونية، والإحالة لتلقي خدمات التقاضي/نظامي/ شرعي/ كنسي/ عسكري، والطب العدلي، والتمكين الاقتصادي، والعلاج الصحي بما يشمل الصحة النفسية، ويتعامل بحرص شديد على تقديم الخدمات اللازمة للنساء ذوات الإعاقة.

ب) تقديم خدمات الحماية والرعاية واعادة الاندماج للفتيات المعفنات بحسب نظام التحويل الوطني وفقا لأنظمة العمل الخاصة بالطفولة ، ويتم استقبالهن في مركز رعاية الفتيات في الضفة الغربية التابع لوزارة التنمية الاجتماعية، ويتم النص على عدم اختلاط الفتيات ضحايا العنف مع الفتيات على خلاف مع القانون بموجب قرار النيابة العامة المختصة و/أو قاضي الأحداث علما أنه تم تأمين الحماية ل 5 فتيات في مركز رعاية الفتيات في بيت جالا خلال عام 2022، وتم حماية 34 فتاة خلال عام 2022 في قطاع غزة من قبل مركزي حياة وبيت الأمان التابع للحكومة

- إطلاق فريق نظام مراجعة الحالات الخطرة.

أما في مجال التعليم فقد تم اتخاذ العديد من الاجراءات والتعليمات التالية، منها:

أصدرت وزارة التربية والتعليم تعليمات تمنع استخدام العقاب البدني ضد الأطفال/ الفتيات، وغيره من أشكال العنف في البيئة المدرسية، ويتم إدماج الطلبة في أنشطة لا منهجية مثل المبادرات التطوعية والأندية والبرلمانات الطلابية

أما على مستوى القانوني والسياساتي فقد تم اتخاذ الاجراءات التالية:

- نشر العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
- نشر العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- نشر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

- نشر اتفاقيات القانون الدولي الإنساني.
- نشر اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- نشر اتفاقية حقوق الطفل.
- نشر اتفاقية مناهضة التعذيب.
- المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- أصدر مجلس الوزراء قرار رقم (14/27/08/م.و/س.ف) بشأن تشكيل اللجنة الوطنية العليا لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1325.
- إقرار الاستراتيجية الوطنية مناهضة العنف للأعوام (2022–2030) والتي عرفت العنف والعنف الاسري بما فيه تعريف كافة اشكاله (النفسي، الجسدي، الاقتصادي، الاجتماعي، اللفظي والجنسي والالكتروني).
- قام مجلس الوزراء بإقرار الخطة الوطنية الثانية لتنفيذ قرار 1325 للأعوام 2020 2024 بموجب قرار رقم (18/103/09/م.و/م.أ) لعام 2021
- أصدر مجلس الوزراء نظام التحويل الوطني بالنساء المعنفات رقم 28 للعام 2022
- تعديل قانون العقوبات في الضفة وقانون العقوبات في غزة وقانون العقوبات الثوري لتجريم التعذيب والمعاملة اللاإنسانية واعتماد تعريف للتمييز.
- عرف القرار بقانون رقم (43) لسنة 2022 المُعدِل لقانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004 وتعديلاته في المادة (2) الإتجار بالأطفال والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق، وجرم في المادة (3) منه الاستغلال الجنسي للأطفال، كالاستغلال الاقتصادي والاجرام المنظم أو في التسول.
- وجرم القرار بقانون رقم (39) لسنة 2022 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب جريمة الاتجار بالبشر في المواد (91، 92، 93).

المصادر :

Younes. M (2020): Palestinian female workers in Israeli settlements: infringed rights and dignity; VIST for Rights and Development.

Gender, water and agriculture assessing the Nexus in Palestine (2023): food and agriculture organization of the United Nation s- Cairo

تقرير الانفاق والاستهلاك الاسري (2023): الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

بيان صحفي حول ملامح القطاع غير المنظم في فلسطين (2022)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

مسوحات القوى العاملة لسنوات مختارة (2018–2024)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

تقرير المرأة والرجل (2023): الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الأمم المتحدة. "التقرير الدوري لمجلس الأمن حول فلسطين" (نيويورك، 2023).

الأونكتاد. "التقرير الاقتصادي عن فلسطين" (جنيف، 2023).

تقرير أداء المنشآت الاقتصادية في الضفة الغربية خلال العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة : وزارة الاقتصاد الوطني، كانون الثاني /يناير ، 2024

التعداد الزراعي (2021): الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة" .(OCHA) التأثيرات الإنسانية للجدار العازل في الضفة الغربية"، 2022.

تقرير صادر عن مكتب منظمة الاغذية والزراعة الاقليمي للشرق الادنى وشمال افريقيا الصادر بتاريخ 3 اكتوبر حول اثار العدوان الاسرائيلي على قطاع الزراعة في قطاع غزة.

عبد الجواد، اسلام وآخرون (2023) تقرير الشمول المالي في فلسطين: دراسة تشخيصية، تقرير صادر عن سلطة النقد الفلسطينية، وهيئة سوق رأس المال، الشمول المالي في فلسطين

حباس وقزمار (2022): مستقبل العمالة الفلسطينية في سوق العمل الاسرائيلي على ضوء الحقائق الاقتصادية والسياسية، ورقة خلفية، طاولة مستديرة (4)، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

احصائيات وتقارير منظمة العمل الدولية، 2021–2022

منظمة العمل الدولية، تقرير المدير العام، مؤتمر العمل الدولي الدورة 111، 2023.

الانتهاكات الصحية التي تواجهها النساء والفتيات الفلسطينيات في القدس المحتلة (ورقة حقائق) – مفتاح (2021)

ابو رحمة، عماد (2022): ورقة سياسات: سياسات لتطوير خدمات الصحة النفسية للشباب الفلسطيني، مؤسسة مسارات.

ابو سيف، فؤاد (2023): واقع القطاع الزراعي في الاغوار بعد السابع من اكتوبر 2023

الأونكتاد. "التقرير الاقتصادي عن فلسطين" (جنيف، 2023).

بتسليم. "تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية في الأغوار" (2023).

ملكية النساء الريفيات للأراضي والموارد الانتاجية (2020): جمعية المرأة العاملة

تقرير بعنوان:" الاستيطان بعد 7 اكتوبر: مصادرة 52 ألف دونم وأكثر من 16 ألف اعتداء" تاريخ النشر 7–اكتوبر 2024 على الرابط: الاستيطان بعد 7 أكتوبر: مصادرة 52 ألف دونم وأكثر من 16 ألف اعتداء(alquds.co.uk)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2023 لدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية للأعوام الدراسية 1994/1995 – 2021/2022. رام الله – فلسطين.

الموقع الرسمي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الصفحة الخاصة بإحصائيات حرب الابادة.
بيان صحفي بعنوان فاق عدد النساء والأطفال الذين قتلهم الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة العدد الذي قُتل في أي نزاع آخر خلال عام واحد –صادر عن منظمة أوكسفام
تقرير لنادي الاسير الفلسطيني بعنوان الاحتلال أعدم المئات من أسرى غزة بعد 7 أكتوبر – صادر عن موقع الجزيرة
تقرير بعنوان واقع الاسيرات في سجون الاحتلال بعد مرور أكثر 345 يوم – صادر عن هيئة شؤون الاسرى
تقارير دورية صادرة عن مكتب الاعلام الحكومي– غزة ومنشورة على الموقع الرسمي له.
عساف، نافع (2024): تقرير بعنوان "التعليم في غزة في ظل الهدوان، واقع الحال، التوجهات والمطلوب للتعافي واستئناف المسيرة التعليمية، ورقة مقدمة لمؤتمر الاحاطة للمقررين الخواص
نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي: الاثر المتعلق بالنزع الاجتماعي في قطاع غزة / يناير 2024
وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)
جمعية نجوم الامل لتمكين النساء ذوات الاعاقة– واقع النساء ذوي الاعاقة خلال الحرب الحالية على قطاع غزة، تموز 2024
تقارير صادرة عن مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة OCHA
تقارير صادرة عن مكتب الاعلام الحكومي – غزة.